



www.
www.
www.
www.
Ghaemiyeh.com
.org
.net
.ir



الشیع الصدوق و الشیع المفید



أیت الله العظمی صافی

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بین العلمین الشیخ الصدوّق والشیخ المفید

کاتب:

آیت الله شیخ لطف الله صافی گلپایگانی

نشرت فی الطباعة:

کنگره جهانی هزاره شیخ مفید - قم

رقمی الناشر:

مرکز القائمیہ باصفهان للتحریيات الکمپیوترویہ

الفهرس

٥	الفهرس
٧	بين العلمين الشيخ الصدوق و الشيخ المفيد
٧	اشارة
٧	اشارة
٩	المقدمة
١٣	كتابان قيمان
١٣	اشارة
١٥	الاعتقاد في التوحيد
٢٢	الاعتقاد في صفات الذات وصفات الأفعال
٢٥	الاعتقاد في التكليف
٢٥	الاعتقاد في أفعال العباد
٢٨	الاعتقاد في نفي الجبر والتفويض
٣٢	الاعتقاد في الإرادة والمشيئه
٣٤	الاعتقاد في القضاء والقدر
٣٩	الاعتقاد بالفطرة
٤١	الاعتقاد في الاستطاعه
٤١	الاعتقاد في البداء
٤١	الاعتقاد في التناهى عن الجدال
٤٢	الاعتقاد في اللوح والقلم
٤٤	الاعتقاد في الكرسي
٤٤	ولم يستدرك على الصدوق في هذا الباب.
٤٤	الاعتقاد في العرش
٤٦	الاعتقاد في النفوس والأرواح

٥١	الاعتقاد في الموت
٥٥	المسئلة في القبر
٥٥	الاعتقاد في الأعراف
٥٦	الاعتقاد في العقبات
٥٧	في باب الحساب والميزان
٥٧	اشارة
٥٩	الاعتقاد في الجنة والنار
٦١	الاعتقاد في كيفية نزول الوحي
٦١	الاعتقاد في نزول القرآن
٦٢	الاعتقاد في مبلغ القرآن
٦٢	الاعتقاد في الأنبياء والرسل والحجج والملائكة
٦٢	الاعتقاد في العصمة
٦٥	الاعتقاد في نفي الغلو والتفسير
٦٦	الاعتقاد في الظالمين
٦٦	الاعتقاد في التقيي
٦٧	الاعتقاد في آباء النبي صلى الله عليه وآله
٦٧	الاعتقاد في العلوية
٦٩	الاعتقاد في الأخبار المفسرها والمجملها
٦٩	الاعتقاد في الحظر والإباحة
٧٠	الاعتقاد في الأخبار الوارده في الطب
٧١	الاعتقاد في الحديثين المختلفين
٧٢	تعريف مركز

بین العلمین الشیخ الصدوق و الشیخ المفید

اشاره

سرشناسه: صافی گلپایگانی، لطف الله، ۱۲۹۸ -

عنوان و نام پدیدآور: بین العلمین الشیخ الصدوق والشیخ المفید / ترجمه لطف الله الصافی؛ ترجمه محمدرضا آل صادق.

مشخصات نشر: قم: کنگره جهانی هزاره شیخ مفید (ره)، ۱۳۱۴ق.= [۱۳۷۲].

مشخصات ظاهربی: [۵۹] ص.

فروست: المقالات والرسالات؛ ۱۸.

وضعیت فهرست نویسی: فهرست نویسی توصیفی

یادداشت: عربی.

یادداشت: عنوان دیگر: المقالات والرسالات = مجموعه مقالات کنگره شیخ مفید(ره).

یادداشت: کتابنامه به صورت زیرنویس

عنوان دیگر: المقالات والرسالات = مجموعه مقالات کنگره شیخ مفید(ره).

شناسه افروده: آل صادق، محمدرضا، مترجم

شناسه افروده: کنگره جهانی هزاره شیخ مفید (۱۳۷۲ : قم)

شماره کتابشناسی ملی: ۱۲۹۵۲۷

ص: ۱

اشاره

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وآلها الطاهرين

لاريب في أن للاعتقاد الصحيح أو الفاسد تأثيراً كبيراً في تقدم الإنسان ورقمه وكماله وسعادته، وبناء شخصيته في الدنيا والآخرة، أو انحطاطه وتأخره فيهما. فالعقيدة هي التي تدفع الإنسان إلى العمل والنشاط والتضحيه والإيثار، والعقيدة هي التي تسوق إلى النهضة والثورة والمقاومة والثبات في الجهاد وال الحرب، وهي من وراء السلام والإعمار أو الدمار.

وإن مظاهر التمدن والحضارة التي تبدو في صور مختلفه كلها ناشئه عن العقيدة.

فالمسجد تبنيه العقيدة، ومعبد الأصنام ترعايه العقيدة أيضاً، ومراحل النمو السياسي والفكري والاجتماعي والاقتصادي في كل أمٍ أو قوم إنما ترتبط بعقيدتهم.

والمحور في تبليغ الأنبياء والرسل هدايتهم العقيدة، العقيدة بالتوحيد وسائر الاعتقادات النزيهه عن الخرافات.

وقد أوضح نبينا الأكرم محمد صلى الله عليه وآله للبشرية بكلمه طيبة وهي:

لإله إلا الله عقيده التوحيد، ونفي الشرك وجعلها أساس دعوته وتبلیغه، وإن قسماً مهماً من آيات القرآن المجيد يدعو إلى الاعتقاد الصحيح والعقائد الحقة.

والمسائل الأخلاقية والعباديّة والعملية تعد في المرحله الثانية والثالثه من مراحل هدايه الأنبياء وتعاليمهم للبشر (بعد مرحله التوحيد)، والفقه الأكبر الذي هو حسن المعرفه بالله تعالى، الشامل لجميع المسائل الاعتقاديّه كالتوحيد والنبوه والإمامه والمعاد، إنما هو الإيمان والاعتقاد بهذه الحقائق.

وجميع المواجهات التي كان يقوم بها المشركون بوجه خاتم الأنبياء صلی الله عليه وآله إنما كانت مواجهات لما كان يبديه من اعتقاده!

وعلى كل حال، فإنه ما لم تصح عقيده الإنسان والمجتمع وتخلص من الخرافات وتنزه عن الأوهام، فلا سبيل للمجتمع إلى الرقى الحقيقي والرشد والتقدم، بل حتى لو قدر له أن يتقدم في المظاهر المادية أو الظواهر الاقتصادية فإن ذلك سيحدث له صعوبات ومشاكل، وسيتبلی بالظلم والاستكبار والاستعلاء، ولذا فإن انحراف العقيده وتلويون الاعتقاد أشد خطراً من أي سقم ومرض.

ومن أجل حفظ العقيده جاء الاسلام بتعاليم مهمه لصيانه المجتمع عن الانحراف العقائدي والفساد الفكري، لئلا يختطف سرّاق العقيده هذه الثروه الإنسانيه النفيسه التي لاظير لها، فكان من هذه التعاليم والفرضيات

ص: ٥

المهمه وجوب كشف البدع والبراءه من أهل البدع، والرد على شبهاهم، وتحريم نشر عقائدهم الفاسده، ومنع نشر كتب الضلال، ووجوب إبطال الباطل وإظهار الحق، وأمثال هذه التكاليف من أجل صيانه العقائد عن الانحراف، وحمايه ثغور المسلمين الفكرية والعقائديه.

فمثل هذا التحذير (من أصغرى الى ناطق فقد عبده) والتأكيد على مجالسه العلماء والاجتناب عن مجالسه أهل البدع إنما كان لهذا الغرض.

وما يأمر به القرآن الكريم في قوله تعالى «وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره»^(١) وفي قوله تعالى «إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدهم معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم»^(٢) كل ذلك لحفظ العقائد والأخلاق وصونها.

فعلى كل مسلم أن يفك في عقائده ليطمئن إلى مطابقتها ل تعاليم القرآن المجيد وإرشاداته، و تعاليم النبي الأكرم صلى الله عليه و آله و سيرته. وليخلص نفسه من خطر الضلال.

والمرجع الأول أو الأساس للبلوغ الإنسان هذا الهدف هو القرآن المجيد، والأحاديث المتواتره المقطوعه الصدور التي رواها رواه أحاديث علوم أهل البيت عليهم السلام وحمله علومهم.

٦٨- الأنعام:

١٤٠- النساء:

ص: ٦

ثم عليه أن يعرض دينه في الدرجة الثانية على العلماء المتعمدون في القرآن والحديث، وليس الغرض من الرجوع إليهم في العقائد تقليدهم فيها، بل من أجل أن يتعلم منهم ويصل إلى اليقين والاعتقاد بالاستدلال المناسب في كل باب.

ومن جمله السبل لتصحيح مباني الاعتقاد الإسلامي مطالعه الكتب التي ألفها أساطير العلماء أمثال الصدوق، والشيخ المفید، والشيخ المجلسى (١) والشيخ البهائي، والشهيدان ونصير الدين الطوسي وغيرهم من الأعظم من كتب في الاعتقادات.

ولا يخفى أن كتب الاعتقادات والعقائد في أصول الدين وسائر عناوينه كثيرة جداً، يضاف إليها ما كتب بكثرة في بعض المسائل الاعتقادية بوجه خاص، كالتوحيد والنبوه والإمامه.

والهدف من تأليف هذه الكتب هو أن لا يضيق ذوو الأهواء والأغراض والمبدعون شيئاً على العقائد والمعارف الإسلامية، بل تبقى مسائلها الاعتقادية مصونةً عن التقييده والزيادة أولاً، ثم للرد على أولئك الذين ينسبون العقائد الفاسدة حصومةً للمسلمين وخاصة شيعه أهل البيت عليهم السلام. والفائد الثالثة هي أن ينظر المسلمون فيها ليصححوا اعتقاداتهم

١- من الطريق أن نذكر هنا أن هذه (الاعتقادات) التي جمعها العلامه المجلسى في ٧٥٠ بيتاً، وفقاً لما يرويه المحدث النورى في ليله من اخريات ليالي محرم الحرام سنه ١٠٨٦هـ- ق في مشهد الرضا عليه السلام، هي حسب تصورنا دليل على تأييده من عند الله لاستحضاره الذهني وإحاطته الشامله، وهي كسائر التوفيقات التي لا نظير لها التي كانت من نصيب مفخره الإسلام المجلسى قدس سره.

ص: ٧

ويعرفوا آراء علماء مذهبهم.

ومما لاينبغي أن يجهل أن بعض هذه الكتب اذا اشتملت على مسائل لا يجب الاعتقاد بها في حد نفسها، فالهدف منها أن تشمل الثقافة الإسلامية جميع المسائل التي تتعلق بالمعارف الإسلامية من تفسير، وقصص أنبياء، وما يجرى في القيامه وعالم البرزخ، والملائكة والجنه والنار، والأمور الأخرى المستفاده من الكتاب العزيز والأحاديث الشريفة، ولئلا- يقول أحد القرآن أو الحديث حسب ظنه وسليقه على خلاف ظواهره، وعلى خلاف الأصول المقبولة في التفسير فيعد ذلك عرفاً أو فلسفة من نفسه، ثم ينسبة إلى الإسلام وأولياء الإسلام.

من أجل ذلك كانت مطالعه كتب العقائد مفيده جداً، نافعه في الوعي والمعرفه.

كتاب قيمان

اشارة

من جمله الكتب القيمه النفيسه التي ألفت في هذا الحقل كتاب الاعتقادات للشيخ الجليل الحافظ لأسرار علوم آل البيت عليهم السلام الشيخ الصدوق وكتاب تصحيح الاعتقاد للشيخ الأعظم فخر الشيعه، وقاطع البدع، ورافع رايات الحق الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليهمـ.

فهذا الكتاب قيمان نافعان متضمنان فوائد جمه، وإن مطالعتهما جمياً تفتح للقراء آفاقاً بعيده المدى. في كتاب الاعتقادات مسائل يجب على الكل الاعتقاد بها، كما ذكرت إلى جانبها مسائل لا يجب الاعتقاد بها،

ص: ٨

وفي بعض الموارد أُثيرت بحوث فقهيه وفرعيه وعمليه، وهى تحت عنوان (اعتقادنا) ولم يفرق بين هذه المسائل لامن قبل الشيخ أبي جعفر الصدوق نفسه، ولا من قبل أبي عبدالله المفيد.

وما هو مسلم في المسائل التي لا يجب الاعتقاد بها أنه ينبغي أن يكون الاعتقاد بها غير مخالف للمسائل والاعتقادات الواجبه الأصلية، ولا مخالفًا لضروريات الدين، لكن لا يلزم أن يكون الإنسان معتقداً بها أو بكيفيات بعضها، وإن كان يجب الاعتقاد بأصلها.

فمثلاً في باب الاعتقاد في التكليف: لو اعتقد بأن الله تعالى يكلف بما لا يطاق لكان ذلك منافياً للعقيدة بعدل الباري، وتنزّهه عن الصفات والأفعال القبيحة، إلا أنه لا يلزم مع الاعتقاد بتنزيه الله تعالى عن فعل القبيح، الالتفات إلى تفاصيله مثل أنه تعالى لا يكلف بما لا يطاق.

وفي باب الجبر والتقويض: الإعتقاد بالجبر المستلزم إثبات صدور الظلم والقبيح عن الله مناف للاعتقاد بالعدل، والاعتقاد بالتقويض في بعض معانيه مناف للتوكيد، إلا أن عدم الالتفات إلى (الأمر بين الأمرين) إذا لم يكن مفهومه العقيدة بأحد الأمرين لا يوجب الخروج عن الإيمان، فليست معرفة الأمر بين الأمرين شرطاً في الإيمان.

وفي مسألة الوحي: يجب الاعتقاد بالوحي وارتباط النبي بعالم الغيب، ورسالته من قبل الله ونبوته، لكن لا يجب الاعتقاد بكيفيه ذلك وإن افترضنا إمكان معرفته واستيعابه.

إلى غير ذلك من الأمثله الكثيره فى الاعتقادات مما لسنا فى صدد استقصائه، ولعلنا سنشير إلى بعضها خلال بحثنا فى أبواب هذين الكتابين.

والآن نَوْد بمراجعةتنا لهذين الكتابين أن نجلس بين يدي نابغتين فى الحديث والكلام وعَمَّ دين فى معارف الدين، وننهل من معينهما الفياض، ونقتطف من ثمار علومهما اليانعه.

الاعتقاد في التوحيد

وأول باب فتحه أبو جعفر عليه الرحمه فى هذه الرساله الموسومه بالاعتقادات باب له تقدم مطلق على جميع الأبواب، وهو باب التوحيد الذى عبر عنه بـ-(باب اعتقاد الإماميه في التوحيد) ثم قال:

(إعلم أن اعتقادنا في التوحيد: أن الله تعالى واحد أحد ليس كمثله شئ ، قد يزلم لم يزل ولايزال سميعاً بصيراً، عليماً حكيمًا، حيًّا قيومًا، عزيزاً قادرًا غنياً، لا يوصف بجواهر ولا جسم ولا صوره ولا عرض ولا خلط ولا سطح، ولا نقل ولا خفة، ولا سكون ولا حركه، ولا مكان ولا زمان، وإنه تعالى متعال عن جميع صفات خلقه، خارج (عن الحدين) حد الإبطال وحد التشبيه).

ثم واصل هذه الكلمات الرفيعه العرفانيه مشيراً إلى بعض آيات القرآن وتفسيرها.

ومنها: هذه الآيات الكريمه «يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود ..

ص: ١٠

وهم سالمون^(١) فقال في مقام نفي توهّم دلالة الساق على ساق الرجل: الساق وجه الأمر وشدة.

وقال المفید قدس سرّه أيضًا

«يوم يكشف عن ساق»

يريد به: يوم القيمة ينكشف فيه عن أمر شديد صعب عظيم وهو الحساب والمداقّة على الأعمال والجزاء.

ومنها هذه الآية «والسماء بنيناها بأيديها^(٢)» قال في تفسيرها: الأيد: القوة، ومنه قوله تعالى «واذكر عبدنا داود ذا الأيد»^(٣) يعني ذا القوه.

وجاء في كلام المفید (ومضى في كلام أبي جعفر رحمة الله شاهد اليدي عن القدر قوله تعالى (واذذكر عبدنا داود ذا الأيد» فقال: ذو القوه).

قال الشيخ المفید: وفيه وجه آخر وهو أن اليدي عباره عن النعمه قال الشاعر:

له على أياد لست أكفرها وإنما الكفر ألا تشكر النعم

فيحتمل أن قوله تعالى «داود ذا الأيد» أن يريد به: ذا النعم، ومنه قوله تعالى «بل يداه مبسوطتان»^(٤).

أقول: كأنه اشتبه الأيد المفرد الذي هو بمعنى القدرة والقوه بالأيد الذي

١- القلم: ٤٢ و ٤٣

٢- الذاريات: ٤٧

٣- ص: ١٧

٤- المائدہ: ٦٤

ص: ١١

جمع يد، والشيخ أبو جعفر فسّر الآية على الأيد المفرد لا على الأيد الذي هو جمع، والشيخ أبو عبد الله فسّره على ما هو جمع اليد. والظاهر هو الأول.

ومنها تفسيره لهذه الآية «ونفخت فيه من روحه»^(١) إذ قال: (وهو روح مخلوقه جعل الله منها في آدم وعيسي، وإنما قال (روحه) كما قال بيتي وعبدى وجنتى، أى مخلوقى ونارى وسمائى وأرضى».

وقد استدرك الشيخ أبو عبد الله المفید على هذا التفسير فقال: (ليس وجه إضافه الروح إلى نفسه والبيت إليه من حيث الخلق فحسب، بل الوجه في ذلك التمييز لهما بالإعظام والإجلال».

لكن هذا الاستدراك على الصدق كما يبدو- غير موجه لأن الظاهر أن الغرض من وصف الروح بقوله: (هي روح مخلوقه)، بيان حدوث الروح ومخلوقيتها وإثبات صفات الحدوث والمخلوقية لها، ودفع توهم عدم حدوثها لأنه لم يلتفت إلى أن الإضافه تكريمية وترشيفيه، ويكتفى دليلاً على التفاته إلى هذه اللطيفه أنه في مقام التشبيه شبه إضافه الروح بإضافه البيت إلى ذاته المقدسه.

ومن الآيات التي فسرها الصدق في هذا الباب في رفع توهم المجرم

ص: ١٢

قوله تعالى «يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديّ»^(١) فقال: إن المراد: بقدرتي وقوتي.

وقد استدرك عليه الشيخ المفید فقال: هذا يفيض تکرار المعنى فکأنه قال: بقدرتي وقدرتي، أو بقوتي وقوتي، إذ القدرة هي القوه والقوه هي القدرة، بل المراد من (بيدي) هو: بنعمتى، والمراد منهما نعمه الدنيا ونعمه الآخره و (الباء) في قوله تعالى (بيدي) تقوم مقام اللام واللام لام الغايه، أى خلقت لنعمتى كما قال في سوره الذاريات «وما خلقت الجنَّ والإنس إلا ليعبدون»^(٢)

ثم قال: وفي تأویل الآيه وجه آخر وهو أن المراد باليدين فيهما هو القوه والنعمه فکأنه قال: خلقت بقوتي ونعمتى، وفيه وجه آخر وهو أن إضافه اليدين إليه إنما اريد تحقق الفعل وتأکيد إضافته إليه وتخصيصه به دون ما سوى ذلك من قدره أو نعمه، وشاهد ذلك قوله تعالى: «ذلك بما قدّمت يداك»^(٣) والعرب تقول «يداك أوْكَتا، وفُوكَ نَفخ».

ومما تجدر الإشاره إليه هو أن الصدوق قال في تفسير الآيه أيضاً «بل يداه مبسوطتان» يعني نعمه الدنيا ونعمه الآخره.

١- ص: ٧٥

٢- الذاريات: ٥٦

٣- حج: ١٠

وربما استفيد ذلك من قول اليهود «يد الله مغلوله»^(١) حيث ذكروا اليد مفرده بمعنى أن اليهود لما كانوا غير معتقدين بعالم الآخرة بل كانوا يعتقدون بنعمة الدنيا وهذا العالم فحسب، فإنهم عدوا عن ذلك باليد، وبما أنهم كانوا يزعمون أن هذا العالم يجري لوحده وأن الله فرغ منه وخرج عن أمره، فقد أنكروا استمرار نعمه الله وإفاضه فيه، ولذا فقد عبر عن قولهم «يد الله مغلوله».

وفي عباره «بل يداه مبوسطتان» رد على الاعتقادين الفاسدين، وذلك بأن الدنيا ونعمتها واستمرارها منه سبحانه، والآخره ونعمتها واستمرارها من قبله أيضاً. فالله لم يفرغ من الأمر و «كل يوم هو في شأن»^(٢).

أما تفسيره لقوله تعالى «لما خلقت بيدي» حيث اعتبر الباء بمعنى اللام وجعل اللام للغایه فيبدو بعيداً، أضف إلى ذلك أن لفظي القوه والقدرة ليسا متراوفين بمعنى واحد، فمعناهما مختلف بحسب اللغة، ولذا فقد قيل في الأسماء الحسنى لله: إن معنى القادر غير معنى القوى.

وبعد هذا نقول: يبدو أن أظهر الوجه في تفسير الآية الشريفه هو الوجه الثالث من الوجوه التي أشار إليها المفید، وهو بما أن ظهور قدره الإنسان إنما تكون بكلتى يديه، وبكلتى اليدين تتجلى القدرة بصورة أكمل وأكثر لذا فقد بين بهذا التعبير ظهور كمال قدره الله في خلق آدم وعبر

٦٤ - المائدہ:

٢٩ - الرحمن:

ص: ١٤

عن ذلك (بيديّ)، وليس المراد منه أن قدره الله لها مراتب، وليس حالها حال المقدورات كالإنسان مثلًا، إذ لا يستطيع أن يحمل يد واحده ما ينبغي حمله بديه معاً.

وفي علم الله وقدرته لا يوجد هذا التفاوت والاختلاف بالنسبة إلى المقدورات والمعلومات، لكن قدره الله الواسعه غير المتناهيه، هي التي أظهرها بخلق المخلوقات الصغيره والكبيره، وما يرى وما لا يرى، والإنسان والحيوان، والملائكه وال مجردات، والنمل والجراد، والذره الخ.

وفي ذكر بيان وجود الإنسان إظهار لقدرته بصورة أجل، ومن أفراد البشر الكاملين آدم عليه السلام وسائر الأنبياء، وخاصة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وأوصياءه، فهم أكمل وأجل وأتم صورة لإظهار قدره الله.

ولهذه الجهة كان التعبير «بيديّ» في خلق آدم أكثر ملائمه و المناسبه و موافقه للبالغه. والله هو العالم بمراده.

ومن جمله الآيات التي فسّرها الصدوق في هذا الباب، دفعاً لتوهم النقص في ذات الباري تعالى، هذه الآيات «يُخادعون الله وهو خادعهم»^(١) و قوله تعالى «ومكروا ومكر الله»^(٢) و «الله يستهزئ بهم»^(٣) فقال: وفي القرآن (يُخادعون الله وهو خادعهم) وفيه أن (الله يستهزئ بهم)

١- النساء: ١٤٢

٢- آل عمران: ٥٤

٣- البقرة: ١٥

وفي القرآن «سخر الله منهم»^(١) وفيه «نسوا الله فنسيهم»^(٢) ومعنى ذلك كله أنه عزوجل يجازيهم جزاء المكر، وجذب المخادعه، وجذب الاستهزاء، وجذب النسيان، وهو أن ينسىهم أنفسهم كما قال عزوجل «ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم»^(٣) لأنه عزوجل في الحقيقة لا يمكر ولا يخدع ولا يستهزئ ولا ينسى، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وقد استدرك المفید عليه قائلاً (هو كما قال إلّا أنه لم يذكر الوجه في ذلك)، والوجه أن العرب تسمى الشيء باسم المجازى عليه للتعلق فيما بينهما والمقارنة، فلما كانت المجازى عليها مستحقة لهذه الأسماء كان الجزء سمى بأسمائها (ص ٢١).

ثم استشهد بهذه الآية «إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً»^(٤) ثم قال «فسمى ما يأكلون من الطيبات تسميه النار وجعله ناراً لأن الجزاء عليه النار».

وبديهي أن إذا كان غرض المفید من الاستشهاد بهذه الآية لبيان أنه بمجرد المقارنة بين الجزء والمجازى عليه يطلق أحدهما على الآخر كما هو

١- التوبه: ٧٩

٢- التوبه: ٦٧

٣- الحشر: ١٩

٤- النساء: ١٠

الحال في آيات المكر والخدعه والاستهزاء، حيث اطلق الجزاء وأريد به المجازى عليه، وفي هذه الآيه انعكس الأمر فاطلق المجازى عليه مكان الجزاء وهو النار، فذاك إتمام للمطلب.

وقد استدرك المفید على الصدوقي في تفسير قوله تعالى «نسوا الله» فقال: النسيان في اللغة هو الترك والتأخير، وبناء على هذا فمعنى (نسوا الله) تركوا إطاعه الله ومعنى «نسيهم» تركهم من ثوابه، ومعنى قوله تعالى «أنساهم أنفسهم» أى الجاهم إلى ترك تعاهدها إلخ.

لكن يمكن أن يقال إن المبادر إلى ذهن العرف هو تفسير الصدوقي والله أعلم.

الاعتقاد في صفات الذات وصفات الأفعال

قال الشيخ أبو جعفر الصدوقي:

«كلما وصفنا الله تعالى من صفات ذاته، فإنما نريد بكل صفة منها نفي صدتها عنه عز وجل ونقول: لم يزل الله عزوجل سميعاً بصيراً علیماً حكیماً قادرًا عزيزاً حیاً قیوماً واحداً قدیماً، وهذه صفات ذاته (ص ٨) ولا نقول: إنه عز وجل لم يزل خلاقاً فاعلاً شائياً مريداً راضياً ساخطاً رازقاً وهاباً متكلماً، لأن هذه الصفات صفات أفعاله وهي محددة لا يجوز أن يقال: إن الله لم يزل موصوفاً بها».

أما المفید فقد استدرك على الصدوقي فقال:

صفات الله تعالى على ضربين، أحدهما: منسوب إلى الذات فيقال:

صفات الذات وثانيهما: منسوب إلى الأفعال، فيقال: صفات الأفعال والمعنى في قولنا: صفات الذات أن الذات مستحقة لمعناها استحقاقاً لازماً لا لمعنى سواها، ومعنى صفة الفعل: أن الله - بوجود الفعل وصدره عنه - يوصف بالفعل وبدونه، أو كما قال المفيد: قبل وجوده لا يوصف به.

صفات الذات تطلق على الذات، والله متصرف بها دون واسطه معنى آخر غير ذاته جل وعلا، إلا أن اتصافه بصفة الفعل بواسطه معنى آخر وهو صدور الفعل عنه.

وقال: إن صفات الذات لا يصح لصاحبها الوصف بأضدادها ولاخلوه منها، وأوصاف الأفعال يصح الوصف لمستحقتها بأضدادها وخروجه عنها، ألا ترى أنه لا يصح وصف الله تعالى بأنه يموت، ولا بأنه يعجز، ولا بأنه يجهل، ولا يصح الوصف بكونه حياً عالماً قادراً ويصح الوصف بأنه غير خالق اليوم ولارازق لزيد ولامحيي لميت، الخ.

وتوضيحاً لذلك نقول: الظاهر أن الصدوق أراد من قوله

«كَلِمَا وَصَفْنَا اللَّهَ تَعَالَى مِنْ صَفَاتِ ذَاتِهِ فَإِنَّمَا نَرِيدُ بِكُلِّ صَفَةٍ مِنْهَا نَفِيَ ضَدِّهَا ...»

نفي الصفات الزائدة على الذات فلانقول

«الله عالمٌ وعالم ذاته وعلمه».

كأنه أراد أن يقول: إن مدلول العالم وال قادر ... وما يفهم من ذلك مع ملاحظه نفي الصفات الزائدة على الذات: أن الله ليس بجاهل أو الله ليس بعجز، وبتعبير آخر: لعل مراده أن الفرق بين صفة الذات وصفة الفعل، أن مفهوم صفة الذات هو نفي ضدها عن الله، فمعنى (الله عالم) إثبات

العلم لله، أن ضده بهذا المفهوم منفي عن الله، وأن الله ليس متصفًا بضد ذلك و (ليس بجاهل) الذي مفهومه نفي كل نوع من الجهل كالجهل بالجزئيات، لأن نقىض السالبه الكليه (ليس بجاهل) الموجبه الجزئيه (جاهل بالجزئيات) بخلاف قولنا (الله الشافى) أو (الله الكافى) الذي ليس مفهومه أن الله ليس بالشافى و ليس بالكافى. وبهذين المعيارين تتميز صفات الذات عن صفات الفعل.

واللطيفه المهمه الأخرى هنا: هي أنه إذا كانت فى الصفات التى ذكرها الصدق وسائر صفات الله الكماليه، سواء كانت جماليه أو جلايليه، ما اختلف فيه فهو صفة الذات أم صفة الفعل، ولم تتضح ماهيتها من الكتاب والسنه، فإن طريق السلامه والنجاه أن نتجنب الخوض فيها ونكتفى بالاعتقاد الإجمالي فى مورد الاعتقاد والتدين بها، وأن نعرض عن الجدل والنقاش فى مثل هذه الأمور.

وينبغي أن نروى بعض الأحاديث الواردة عن أهل بيت العصمه فى هذا المقام لمناسبه الكلام، فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال لمحمد بن مسلم «يا محمد، إن الناس لا يزال بهم النطق حتى يتكلّموا في الله فإذا سمعتم ذلك فقولوا: لا إله إلا الله الواحد الذى ليس كمثله شيء».

وروى عنه عليه السلام أنه قال أيضًا «من نظر في الله كيف هو هلك».

كما روى عن أحد الصادقين (إما الباقر أو ابنه أبي عبد الله عليهما السلام) أنه عند ما سُئل عن شيء من الصفة «فرفع يده إلى السماء ثم قال: تعالى

ص: ١٩

الجبار تعالى الجبار من تعاطى ما ثمَّ هلك!».

وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: (إن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم الله عن الإقتحام على السدد المضروب به دون الغيوب، إقراراً بجهل ما جهلوه تفسيره من الغيب المحجوب، فقالوا (آمنا به كُلُّ من عند ربنا)^(١) وقد مدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علمًا، وسمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخًا).

الاعتقاد في التكليف

لم يستدرِّكُ الشَّيخُ أَبْوَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَفِيدُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الشَّيْخِ الصَّدُوقِ رَحْمَةِ اللَّهِ وَخَلَاصِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكُلِّفْ عَبْدَهُ إِلَّا دُونَ مَا يَطِيقُونَ وَاستَشَهَدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (إِلَيْكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا)^(٢) ثُمَّ فَتَسَرَّ الْوَسْعُ بِأَنَّهُ (دُونَ الطَّاقَةِ) كَمَا تَمَسَّكَ بِحَدِيثِ رَوْيِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَيْضًا.

الاعتقاد في أفعال العباد

قال الصدوق عليه الرحمه: اعتقادنا في أفعال العباد أنها مخلوقه خلق تقدير لخلق تكوين، ومعنى ذلك أنه لم يزل عالماً بمقاديرها.

وقد استدرِّكَ الشَّيخُ الْمَفِيدُ قَدَسَ سُرُّهُ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ بِقَوْلِهِ:

١-آل عمران: ٧

٢-البقره: ٢٨٦

ص: ٢٠

الصحيح عن آل محمد صلى الله عليه و آله أن أفعال العباد غير مخلوقه لله، والذى ذكره أبو جعفر قد جاء به حديث غير معنوم به ولا مرضي الإسناد، والأخبار الصحيحة بخلافه، وليس يعرف فى لغة العرب أن العلم بالشىء هو خلق له، ولو كان ذلك- كما قال المخالفون للحق- لوجب أن يكون من علم النبي صلى الله عليه و آله فقد خلقه، ومن علّم السماء والأرض فهو خالق لها، ومن عرف نفسه شيئاً من صنع الله تعالى وقرره فى نفسه لوجب أن يكون خالقاً له. وهذا محال لا يذهب وجه الخطأ فيه على بعض رعيه الأئمه عليهم السلام فضلاً عنهم ...

فأما التقدير فهو الخلق فى اللغة لأن التقدير لا يكون إلا بالفعل، فأما بالعلم فلا يكون تقديراً ولا يكون أيضاً بالتفكير، والله تعالى متعال عن خلق الفواحش والقبائح على كل حال.

وعقب على ذلك بروايه عن أبي الحسن الثالث عليه السلام فقال: إنه سئل عن أفعال العباد فقيل له: هل هي مخلوقه لله تعالى؟ فقال عليه السلام: لو كان خالقاً لها لما تبرأ منها، وقد قال سبحانه «الله برىء من المشركين ورسوله»^(١) ولم يرد البراءه من خلق ذاتهم وإنما تبرأ من شركهم وقبائحهم. ثم ذكر الإمام عليه السلام ما جرى بين أبي حنيفة والإمام موسى بن جعفر عليهما السلام في هذا المقام واستشهد ببعض الآيات التي تدل على تنزيه الله عن

١- التوبه: ٣

٢١: ص

فعل القبيح.

ونحن نقول في هذا البحث: من المتيقن به أن الشيخ الصدوق كالشيخ المفید لا يرى أن الله فاعل أفعال العباد، وما ذكره الشيخ المفید من الآيات والروايات فيه تطابق نظر ووحله رأى بينه وبين الشيخ الصدوق إلا أنه هنا أراد أن يفسر ظواهر من قبيل «الله خالق كل شيء»^(١) أو «كل من عند الله»^(٢) ففي الوقت الذي يكون الإنسان نفسه فاعل أفعال نفسه، لكن لما كان العلم بما فيه من هذا النظام والترتيب والتقدير، ومن جملته كون الإنسان مختاراً هو فعل الله ومحكوم تقديره، فمن هذه الجهة يكون صدور المعصيّة والقبيح من الإنسان باختياره بتقدير الله ومن لوازمه خلقه وتقديره وآثارهما أيضاً، لذا فلو قيل بأن أفعال العباد هي مخلوقه من الله، فإنه لم يقع في ذلك خلاف ولا إثبات نقص واستناد قبيح إليه سبحانه، ولعل ذلك هو معنى الحديث القدسي:

«يابن آدم بمشيتك كنت أنت الذي شاء لنفسك».

وبديهي أن العالم بالمقادير هو خالق التقادير، ومن هذا المنطلق جاز أن يطلق عليه خالق المقادير، وهذا هو غير الفعل المتعلق بالتقدير الواقع في التقدير، كما أن تقدير أمور عالم الخلق ونظامه المقدر والمقرر، غير العلم بالنظام والتقدير، وعلم الله وإن كانت حقيقته التي هي حقيقة الذات

٦٢ - الزمر:

٧٨ - النساء:

عينها غير معلوم لأحد، إلا أننا نعلم هذا القدر وهو أن غير العلم مخلوق. إذن فلا يمكن القول: بأنه إذا كانت أفعال العباد مخلوقه بخلق التقدير فمن علم النبي فقد خلقه.

والانصاف أنه لا يرد على الصدوق أى إشكال، وما قاله الصدوق وتوضيحتنا عليه هو ما قاله الشيخ المفید في ذيل «باب الجبر والتقويض».

وعلى كل حال فما قاله المفید هو الحقيقة عينها، وهو أن «الله تعالى متعال عن خلق الفواحش والقبائح على كل حال» وهذه حقيقة يعتقد بها الصدوق وأهل العلم جميعاً والشیعه قاطبه، والآيات والروايات صريحة في ذلك، ولا يتهم أى شیعی بغير هذا الاعتقاد.

أما الاستدلال بخصوص الآية «ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت»^(١) ف محل نظر وتأمل، لأننا إذا لم نقل: إن الخلق - هنا - ظاهر في معناه المصدري وهو الإيجاد، لا بمعنى اسم المصدر، فإن المعنى الثاني ليس بأرجح من المعنى الأول.

الاعتقاد في نفي الجبر والتقويض

قال الشيخ أبو جعفر الصدوق اعتقدنا في الجبر والتقويض قول الإمام الصادق عليه السلام

«لا جبر ولا تقويض بل أمر بين الأمرين»

فقيل له: وما

أمر بين أمررين؟ فقال: ذلك مثل رجلرأيته على معصيته فنهيته فلم ينته، فتركته، ففعل تلك المعصية، فليس حيث لا يقبل منك فتركته، كنت أنت الذى أمرته بالمعصية.

ولتوضيح هذا الحديث الشريف وقبل التعرض إلى كلام الشيخ أبي عبد الله المفید نقول: يحتمل أن يكون المراد أن الأمور غير مفروضه إلى الناس أنفسهم، وإنما لكان كل من التكليف والأمر والنهى في غير محله، كما أن الاختيار لم يسلب منهم، وإنما لما كان يتحقق منهم العصيان في التكاليف.

وهذا البيان يكون وجيهًا في صوره مالوكان المراد من التفویض هو التفویض المطلق أى الأعم من التفویض التکوینی والتشریعی، لأن التفویض التشریعی ینتهي بهذا البيان.

ويمكن أن يبين بهذا النحو وهو أن الأمر بين أمرتين، يعني أن نهى العبد عن المعصية لا يكون سبباً عن صدّه عن المعصية، وتركه على حاله لا يكون دافعاً له إلى المعصية، وفي هذا الأمر «الوسط» يكون اختياره محفوظاً لكنه ليس بلا تكليف ولا مفوض إليه.

إلا أن الشيخ أبي عبد الله المفید عرف الجبر أولاً فقال: هو الحمل على الفعل ... بالقهر والغلبة، وحقيقة إيجاد الفعل في الخلق دون أن يكون لهم القدرة على الامتناع. ثم قال: وقد يعبر عما يفعله الإنسان بالقدرة التي معه على وجه الإكراه له على التخويف والإلقاء، أنه جبر، والأصل فيه ما فعل من غير قدره على امتناعه منه حسب ما قدمناه، وإذا تحقق القول في

ص: ٢٤

الجبر على ما وصفناه كان مذهب أصحاب المخلوق هو بعينه، لأنهم يزعمون أن الله تعالى خلق في العبد الطاعة من غير أن يكون للعبد قدره على ضدّها والإمتناع منها، وخلق فيه المعصيّة كذلك، فهم المجبّر حقاً والجبر مذهبهم على التحقيق.

ثم قال: والتفسير: هو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال، والإباحة لهم مع ما شاءوا من الأفعال، وهذا قول الزنادقة وأصحاب الإباحات، والواسطه بين هذين القولين: أن الله تعالى أقدر الخلق على أفعالهم ومكّنهم من أعمالهم وحدّ لهم الحدود في ذلك، ورسم لهم الرسوم، ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخييف والوعيد، فلم يكن بتمكنهم من الأفعال مجبراً لهم عليها، ولم يفوض إليهم الأفعال لمنعهم من أكثرها الخ ...^(١).

وتعقيباً على ما قاله هذان الشيختان العظيمان، - بما ذكرناه آنفاً من شرح توضيحي لمفاد الرواية التي رواها الشيخ الصدوقي عليه الرحمه ينكشف أن التفسير عندهما جميماً بمعنى واحد.

كما ينبغي أن نستدرك قائلين: إن التفسير اطلق على معنيين آخرين:

أحدهما: تفويض الخلق والرزق إلى الأئمه عليهم السلام كما روى عن الإمام الرضا عليه السلام حيث قال (من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليه فقد قال بالجبر، ومن زعم أن الله فَوْضَ الخلق والرزق إلى حججه

١- راجع تصحيح الاعتقاد ص ٣٢ و ٣٣.

عليهم السلام فقد قال: بالتفويض. فالقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك».

وما يلمس من خلال هذا التعريف: أن مورد الجبر والتفسير ليس واحداً، فالجبر في مورد أفعال العباد، والتفسير في أمر الخلق والرزق، ووفقاً لهذا التعريف، فإنَّ تصور الأمر بين الأمرين اللذين هما في مورد واحد يكون بغير موضوع.

والمعنى الثاني: أن العباد في أفعالهم مخيرون وهم في غنى واستقلال عن المدد الإلهي وقوته، وأعمالهم تصدر دون حوله وقوته، ولا توجد في بين مسائل قبيل التوفيق والخذلان.

والظاهر أن المسألة التي أثيرت بين المتكلمين والأشاعر والعدلية في الجبر بمعناه المذكور والتفويض، كانت بهذا المعنى، والحديث الشريف «لاجبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين» والأحاديث الكثيرة الأخرى والوجوه المذكورة في المراد من «الأمر بين الأمرين» تشعر بهذا المعنى وهو أن التفسير في قبال الجبر، كالرواية الواردة عن محمد بن عجلان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فرض الله الأمر إلى العباد؟ فقال: الله أكرم من أن يفوّض الأمر إليهم، قلت: فأجبر الله العباد على أفعالهم؟ فقال: الله أعدل من أن يجبر عبداً على فعل ثم يعذبه عليه.

وقال عليه السلام في حديث آخر

«الله تبارك وتعالي أكرم من أن يكلّف الناس ما لا يطقونه، والله أعز من أن يكون في سلطانه ما لا يريد».

الاعتقاد في الإرادة والمشيئه

ما قاله الصدوق عليه الرحمه فى هذا الباب ليس بمكان من الواضح يصل إليه فَهُمْ أَمْثَالِي بِسَهْوِهِ، ويستطيع أن يدرك نظرات هذا الرجل العظيم، لذا فنحن فى حدود ما فهمناه واستطهرناه من أقواله فى هذا الشأن نسجل ملاحظاتنا فنقول:

الظاهر من كلمات الصدوق أنه عَدَ الإرادة والمشيئه بمثابه اللفظين المترادفين، وفرق بينهما وبين الحب والرضا والسخط والكراهه. فما كان متعلق الإرادة والمشيئه فهو حتمي الواقع، وما كان متعلق الحب والرضا فلا يلزم منه الواقع، كما أن ما هو متعلق السخط والكراهه لا يلزم منه العدم، بل أراد ما يكون متعلق حبه أو كرهه أن يُفعل أو يُترك باختيار الفاعل.

ولإيضاح هذا الأمر استشهد بآيات من قبيل «لا يرضى لعباده الكفر»^(١) و « ولو شاء ربيك لآمن من في الأرض كلهم جميـعاً»^(٢) واستعمل عبارات هي محل نقاش، كقوله «شاء أن لا يكون شيء إلا يعلمه» لأن الإرادة أو المشيئه تتعلق بأمر لا يوجد لولا الإرادة والمشيئه، أما الشى الذى لا يكون إلا بعلمه فهذا تحصيل حاصل وواقعية ثابتة ...

وما ينبغي التنويه عنه هنا أن العباره فى النسخه المطبوعه عندي من

١- الزمر: ٧

٢- يونس: ٩٩

اعتقادات الصدوق وردت كلمه (يعلم) فى جمله «شاء الله أن لا يكون شئ إلا - يعلم» بالباء الموحده، وإذا أردنا أن نؤول هذه الجمله بما يلى: شاء الله أن لا يقع شئ إلا بسبب علمه، أى: أراد أن لا يقع ما لا يعلم، فهذا مستلزم للجبر والدور، وهو ما نقله الشيخ المفيد عن قول المجبه الذين لم يصرحوا أن الله أراد المعصيه فيكونوا كفاراً بذلك، فقالوا: يريد أن يكون ما علم كما علم، ويريد أن تكون معاصيه قبائح منها!.

والجواب على ذلك: أنه يستلزم الدور لأن إراده (ما علم) - (المعروف) مثلاً وجود زيد - متوقفه على إراده وجوده، وإراده الوجود ستكون متوقفه على كونه معلوماً ...

وخلاله الكلام هنا - ولعلها تسجم مع نظرتى هذين الشيختين الجليلين - هى أن النظام المقرر بتقدير الله وتدبيره فى العالم كله، والله عالم به، سيقع وفقاً للنظام المقرر بالإرادة الإلهيه، ومن جملته صدور الأفعال عن العباد باختيارهم متعلق هذه الإرادة، أما الكفر والظلم والأعمال القبيحة فلا يرضاهما وقد نهى عنها ولو صدرت عن العباد فى هذا النظام فقد اسند صدورها إليهم أنفسهم، فما هو متعلق الإرادة كون العباد مخيرين، ومن هذه الجهة فإنه لم يجبر العباد ولم يضطربهم على صدور أفعال الخير، ولم يرد أن يضيق عليهم ويثقلهم ويعسر عليهم، لذا فإن جميع العالم يجري وفقاً لإراده الله تعالى ومشيئته، ولا يقع شئ خارج إرادته ومشيئته، ومن ذلك أفعال العباد أيضاً فلاتصدر عنهم جبراً، ومع

ذلك فجريان نظام العالم تحت رعايته ولا حول ولا قوه إلا بالله وهو يجري بحوله وقوته و «كل يوم هو في شأن».

الاعتقاد في القضاء والقدر

ذكر الصدوق رحمه الله في هذا الباب روایات مهمه وغزيره جداً، يدرك مضمونها المتضلعون في المعرفه إلى حد ما. وله الروایات تشير إلى غموض أمر القدر وعظمته أسرار الخلق ودقائقه، وعجز البشر عن أن يتوصل إلى معرفه جميع أسرار عالم الخلق والأفعال، بحيث يبسط العارفون ألسنه التقديس والتسبیح تلقائياً خاضعين لله وهم يصغون إلى هذا الشید الصوفى الرائع:

أني يحيط به ذاك عابدأم كيف يرقى للعقاب ذباب

[أتحيط بالبحر الخضم فراشه فيماط عن رب الوجود حجاب \(١\)](#)

فسبحان الذي دانت له السماوات والأرض بالعبوديه.

والغرض أن هذه الروایات عند أولئك الذين ذاقوا من عين طعم معرفه الله وأسماءه الحسنی، في منتهي العذوبه.

أما الشيخ أبو عبد الله المفید فقد أشار في معنى القضاء إلى أربعه معان بل إلى خمسه معان وهي (الخلق) و (الأمر) و (الإعلام) و (القضاء في فصل

١- البيتان ترجمة لقول الشاعر: هرگز نرسد به کنه معبد کسی*** چون فهم کند سر هما را مگسی از روی مثل خداست دریای محیط*** و آن را نکند احاطه هر خار و خسی

الخصومات) و (الفراغ من الأمر) وقد استدل على هذه المعانى مستشهاداً بالقرآن المجيد، وإن كان الأنسب أن يستشهد فى الاستدلال على (الفراغ من الأمر) بقوله تعالى (إِذَا قضيَت الصلاة)^(١).

و واضح أن المعنى المناسب من هذه المعانى الخمسة للقضاء الذى يقتن ذكره بالقدر، هو: الأمر والحكم الذى يشمل الحكم والقضاء التكينى والحكم والقضاء التشريعى.

وما ورد النهى عن التكلم فيه هو الكلام فى القدر، وليس المراد منه أن الكلام والفحص عن كيفية الأشياء ممنوعان ومنهى عنهما - كما لو أردنا أن نعرف مثلاً ممّ يتالف الماء وكم هي نسبة عناصره بالمائه، أو نعرف مقدار الهواء والأشياء الأخرى - فكل ذلك ليس منهياً عنه، وما هو بواط مظلم حتى يكون السلوك فيه خطراً، فاكتشاف علل الأشياء الظاهرية والطبيعية والكلام فيها وفي ما هو مبدأ العلوم المتعارفة، كالطب والكيمياء والفيزياء والهيئة وغيرها، كل ذلك غير منهى عنه، بل التدبر والتفكير فيه مما رغبت فيه الآيات وحضرت عليه الأحاديث كما يقول القرآن الكريم «وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ، وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تَبْصِرُونَ»^(٢).

كما أن البحث أو الفحص عن الحكم من الأحكام الإلهية وما فيها من

١- الجمعة: ١٠

٢- الذاريات: ٢٠

مصلحه، وهو ما تتناوله أقلام المتكلمين، كل ذلك ليس بحثاً عن القدر، إلا أن يكون البحث في سلسله أحکام عباديه بحثه، ومعرفه أسرارها وعللها لاتم إلا عن طريق الوحي والنبي الأكرم نفسه صلی الله عليه و آله والأئمه عليهم السلام من بعده الذين هم خلفاء، فبواسطتهم يمكن استكشافها ومعرفه كنهها، فليس بيان حكمتها تعويلاً على الحدس والتخيين فيها مقنعاً والقول بغير علم فيها منهى عنه.

ولعل المقصود من القدر، الغامضه معرفته والمظلم مسلكه وواديه، هو المعايير والمقادير والنظم الكائنه في عالم الخلق - غير النظم الظاهريه والأسباب والمسبيات المعلومه - والأمور التي لا يرقى إليها إدراك البشر والبعيده عن متناول العلوم البشرية، وبعبارة اخري أسرار الخلق والإيجاد والنظم والأحوال الكليه، العامه الجاريه على العالم وسرّ قسمه الأرزاق.

والخلاصة المنهي عنه هو الأمور التي يكون البحث فيها والفحص عنها، موجباً للشك والحيره والتردد وظهور فلسفة التحير «لست أدرى»، وربما تكون مدعاه للاعتراض وسوء الظن، وسالباً لحال الاطمئنان في النفس وحسن ظن الإنسان بكل ما يجري في العالم، ومزلاً لرकونه وتسليميه لأمر الله الذي يكون فيه في أحسن الحالات وأسعدها، أى أن السلوك في هذا الوادي والتفكير فيه لا يعيق الإنسان من أن ينتهي إلى هدف، بل يجعله مبتلى بمرض سوء الظن والحيره، وهو من أخطر الأمراض النفسيه، وربما تسوق صاحبها إلى التفكير في انتحاره وتدمير أحبابه.

والكلام الآخر- هنا- الذي فيه مجال للاستدراك على الشيخ المفید رحمه الله أنه قال: قال الشيخ أبو جعفر في القضاء والقدر: والكلام في القدر منهى عنه، وروى حديثاً لم يذكر إسناده.

إذا كان مقصوده الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام في جواب رجل سأله عن القدر فأجابه: «بحر عميق فلا تلجه»، فلم يكتف السائل بذلك وسأله ثانية فقال له: «طريق مظلم فلا تسلكه»، ثم سأله ثالثة فقال له: «سر الله فلا تتكلّفه».

وهذا الحديث هو الحديث الثالث من الكتاب القيم توحيد الصدوق وقد رواه في الباب ٦٠ (باب القضاء والقدر والأرزاق والأسعار والآجال عن أبيه على بن الحسين بن بابويه القمي بسند ينتهي إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يذكر مسنه في هذه الرسالة (الاعتقادات) لأنها مختصرة).

واستدراك المفید الآخر على الصدوق قوله: عَوْلَ أَبُو جَعْفَرٍ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَحَادِيثِ شَوَّادٍ لَهَا وَجْهٌ يَعْرَفُهَا الْعُلَمَاءُ مَتَى صَحَّ وَ ثَبَّتَ أَسْنَادُهَا وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ قُولًا مَحْصُلاً.

نقول: أولاً: لم يكن الصدوق في صدد بيان معنى القضاء، وإنما روى حديثاً قيماً عن زراره أنه سأله الصادق عليه السلام فقال له: يا سيدى ما تقول في القضاء والقدر؟ قال: أقول: إن الله تعالى إذا جمع العباد يومقيمة سألهما عما عهد إليهم، ولم يسألهم عما قضى عليهم.

وروى نظير هذا الحديث في الباب المذكور من كتابه التوحيد بسند ينتهي إلى ابن أذينة. وروى حديثاً آخر في باب القضاء والقدر من كتابه المشار إليه آنفًا بسند ينتهي إلى الأصيغ بن نباته.

ومع ذلك فإن الصدوق إذا لم يكن هنا قد بين معنى القضاء وربما أعرض عنه لوضوحيه، فإنه ذكر للقضاء في كتابه التوحيد عشر معان، واستشهد لجميع هذه المعانى بآيات القرآن الكريم، بينما لم يذكر المفید قدس سره هنا أكثر من أربع معان للقضاء، وإن كانت المعانى العشرة يمكن إرجاعها بعضها إلى بعض، ونحن لسنا في مقام البحث اللغوى عنها هنا، وإنما مقصودنا أن يعلم أن مثل هذه المعانى لم تكن خافية على الصدوق

وثانياً: على أي أساس ومعيار عدّت هذه الأخبار من الشوادع، مع أن الصدوق نفسه روى في كتابه التوحيد في باب القضاء والقدر ستة وثلاثين حديثاً؟!

ومما رواه من الأحاديث في هذا الباب حديث آخر مهيب وقيم جداً وهو

«ألا إن القدر سرّ من سرّ الله، وستر من ستر الله، وحرز من حرز الله، مرفوع في حجاب الله»

وهو الحديث ٣٢ من الباب ٦٠ من كتاب التوحيد.

وعلى كل حال فإننا في هذا الباب نتزوّد من كلمات هذين العلمين ونجلس على خوان نعمه ومائدته بسطاها وأمثالهما للامه الإسلامية عامه وللعلماء والباحثين خاصه، فشكراً للله مسامعين.

والأولى أن نتأدب في هذه الأبواب بأدب الروايات وأن نتجنب عن الخوض في القدر، والأولى من ذلك أن نقيد النهي المطلق في هذه الروايات ونعتبره خاصاً باولئك الذين يعد تكلّمهم في القدر خلاف مصلحتهم ويعرضهم للضلال.

وعلى أي، فنظن أن إشاره مسأله قضاء الله وقدره والإيمان بها، من فوائدها أن لا يعد أحد أن يد الله لادخل لها في الأمر، ولا يغفل الناس عن التوكيل على الله والاستمداد من حوله وقوته، في الوقت نراهم يتسلون بالأسباب الظاهرية، ولا يسيطوا ألسنه الاعتراف والشك بوجه الحوادث والمصائب المكدرة أيضاً، وأن لا ينسوا الحقيقة المشار إليها في الآية الكريمه «عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌ لكم والله يعلم وأنتم لاتعلمون»^(١) فـيـرـضـوـاـ بـقـضـاءـ اللـهـ الذـيـ هـوـ (ـمـنـ الـأـرـكـانـ الـأـرـبـعـهـ) وـفـقـاـ لـتـبـيـرـ الإـلـامـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـينـ عـلـيـهـ السـلـامـ، وـالـلـهـ هـوـ الـعـالـمـ.

الاعتقاد بالفطره

للشيخ المفيد في بحث الاعتقاد بالفطره رأى آخر غير ما ذهب إليه الشيخ الصدوق

وللتوضيح ذلك نقول: توجد في باب الاعتقاد بالفطره وآيات الفطره وأحاديثها كالحديث «فطّرهم على التوحيد» أو (كل مولود يولد على

ص: ٣٤

الفطره)، ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المراد من ذلك هو أن الله جعل فطره الإنسان نقيه مقتضيه للتوحيد والعقائد الحقة، وحب الحق والخير، والتصديق بحسن العدل وقبح الظلم، والنفور عن الباطل والشر، بحيث لو لم يحجب هذه الفطرة الأمور المخالفة من قبل سوء التربية، فالإنسان بنفسه سيهتدى إلى الله ويقر بوجود الصانع كما يتقبل العقائد الحقة عند ما تعرض عليه.

والصادق فسّر الفطره بهذا المعنى وقد بحثنا بتفصيل في «رسالتنا» في تفسير آيه الفطره حول هذا الوجه، وكونه موافقاً لأصول العقائد الإسلامية في الفطره والأحاديث الشريفه التي تدل على هذا المعنى.

والوجه الثاني: أن معنى «فطر الله الخلق على التوحيد» فطّرهم للتوحيد، أي خلق الناس للاعتقاد بالتّوحيد، وإلى هذا المعنى ذهب الشيخ الأعظم الشيخ المفید واختاره.

الوجه الثالث: هو أنه عَبَر عن إراده التوحيد منهم بالإراده التكويينيه، والظاهر أن المفید استظهر من كلام الصادق هذا الوجه فأجاب عن ذلك بقوله: «لو كان الأمر كذلك لكان الجميع موحدين».

وبديهي أنه لو كان الأمر دائراً بين الوجه الثاني والثالث فالقول الصحيح والمعتبر هو قول المفید (الوجه الثاني) لكن بما أننا قلنا: بأن الوجه المعتبر المستفاد من الآيه والروايات هو القول الأول، وهو ما اختاره الصادق ظاهراً، وفيه رجحان على القول الثاني ظاهراً.

الاعتقاد في الاستطاعه

اختلاف وجهى نظر هذين العلمين فى باب الاعتقاد أشبه ما يكون بالاختلاف اللغظى، فتعرىفنا للاستطاعه بأنها الوجود المقتضى للقدرة، أو الوجود المقتضى للقدرة على الفعل بشرطه، ولما كان عدم القدرة مستنداً إلى عدم المقتضى فمع وجود المقتضى وعدم الشرط، فالمستند هو عدم الشرط. وقد عبر عن الاستطاعه بالمعنى الأول فى الآيات والروايات أحياناً، وعبر عنها بالمعنى الثانى فى موارد أخرى، فإذا كان المقصود من مصطلح الاستطاعه ما يقابل عدم الاستطاعه والجبر، فالقدرة على الفعل وتركه استطاعه وإن لم يوجد شرط إعمالها، وعلى أيّ لا يوجد اختلاف جوهري بين هذين العلمين، أو لانعرفه.

الاعتقاد في البداء

يبدو أن هذين العلمين متفقان فى مسألة البداء، وإن كان تعبير المفيد أكثر تفصيلاً ونفعاً، وقد تعرضت لجوانب هذه المسألة فى رسالته سر البداء

وبوسع القارىء العزيز أن يرجع إلى تلك الرسالة.

الاعتقاد في التناهى عن الجدال

يظهر أن هذين العلمين متفقاً النظر فى باب الجدال أيضاً، وإن كان كلام المفيد أبسط وأبين، ولو قلنا: بأن كلام المفيد موضح لكلام الصدق وشرح له لم نعد في ذلك وجه الصواب.

الاعتقاد في اللوح والقلم

الروايه التي رواها الصدوق في باب (اللوح والقلم) يحتمل أن يكون المراد منهما الملائكة القائمين على اللوح والقلم بأمر الله، وهم يقرآن ما يكتب بقلم القدر ويلغنه سائر الملائكة.

وأما القول بأن الملائكة يدعون بالألوان والأقلام غير مستبعد، حيث يكفي في التسمية أدنى مناسبة، وما ورد في حديث (سلسله الذهب) المعروف الذي رواه الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام وذكر سند الحديث فقال (عن اللوح عن القلم عن الله تبارك وتعالى) الذي يظهر منه أن اللوح والقلم إسمان لملائكة.

وعلى كل حال فإن ما ورد في هذه المصطلحات على لسان الشرع من اللوح والقلم والعرش والكرسي، وما يتعلق بعالم الغيب، فمصدر روایاته صحيح حتماً، والاستظهار البدائي منها غير صحيح، وما قاله الصدوق من هذه الجهة قابل للمناقشة، إذ كيف يمكن التعويل على خبر الواحد الذي لا يكون موجباً للعلم، فيدعى الاعتقاد به، ثم يعبر عنه بلفظ (اعتقادنا) الذي يوهم بأنه هو عقيدة الشيعة جميعهم.

وينبغي هنا أن نذكر ملاحظات حول المصطلحات الإسلامية والعقائدية:

أولاً: كل تعريف مخالف للأصول الإسلامية، مثل عدم تنزيه الخالق عن صفات المخلوق وشبهه بهم فهو باطل ومردود.

ثانياً: لا يصح التعبير القاطع بالجملة بمحض خبر الواحد خاصه إذا كان سنته ضعيفاً غير قوى، فإنه لا يحصل الاعتقاد واليقين بالخبر الظني الصدور، وكل تعريف ينافي اصول المذهب أيضاً في مثل باب (الكرسي والعرش)، وعدم تنزه الباري تعالى عن الجسمية وصفات المخلوق الأخرى فهو في عقده الشيعي باطل ومردود.

أما تعريف العرش بالملك أو المعانى الأخرى، بالاستناد إلى ظاهر اللفظ أو الروايات الشارحة فقابل للطرح، لكن الروايات إذا لم تكن متواتره أو قطعية الصدور، فلاتوجب اصول اليقين والعلم والعقيدة نوعاً، وتجرى فيها قاعده «لا يوجب علمًا ولا عملاً».

فكمما قال الشيخ المفيد: لا يجوز القطع والعمل بالروايات التي هي أخبار آحاد، أى أن القطع لا يحصل منها عادة، إلا أنها إذا لم يعارض مضمونها اصول المذهب فلا يجوز ردها أيضاً.

وعلى هذا ففي مسئلته الكرسي والعرش إن كان مراد الصدوق من (اعتقادنا) اعتقاد جميع الشيعة، الواجب عليهم، فكيف يمكن أن يحصل الاعتقاد في شيء غالباً ما يكون سبباً للاحتمال أو الظن؟! فكيف يصح عد هذا المعنى من المسائل الاعتقادية عند الشيعة؟ وإذا كان المراد هو اعتقاد الصدوق شخصياً فلانقاشه فيه طبعاً ... فقد يحصل لمثله من أخبار الآحاد هذا الاعتقاد بها لوجود القرائن، لكن ذلك لا يلزم منه اعتقاد الآخرين بها، ويكون القول ما قاله الشيخ المفيد عندئذ (إذا كان لمثل

ص: ٣٨

كلمتي (الكرسي والعرش) ظاهر، فيقول على ذلك الظاهر،

وإلا فالوجه الوقوف عندها)[\(١\)](#)

الاعتقاد في الكرسي

قال الصدوق رحمه الله: اعتقادنا في الكرسي أنه وعاء جميع الخلق والعرش والسموات والأرض وكل شيء خلق الله تعالى، والكرسي في وجه آخر هو العلم، وقد سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وسع كرسيه السموات والأرض»[\(٢\)](#) قال: هو علمه.

ولم يستدرك على الصدوق في هذا الباب.

الاعتقاد في العرش

يستفاد من كلام الصدوق أن العرش يطلق على مجموع الخلق، ويطلق على «العلم» أيضاً، وروى الشيخ الصدوق هنا حديثاً عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قد رواه في كتاب التوحيد أيضاً، إذ سئل عليه السلام عن تفسير الآية «الرحمن على العرش استوى»[\(٣\)](#) فقال عليه السلام: استوى من كل شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء.

والظاهر من هذه الرواية أنه استشهد بإطلاق العرش على العلم،

١- لم نقف على نص للشيخ المفيد وإنما نقلنا مضمون الترجمة.

٢- البقرة: ٢٥٥

٣- طه: ٥

واستفاد منه أن نسبة جميع الأشياء إلى علم الله على سبيل الاستواء والتساوی، فليس شيء أقرب إليه من شيء آخر.

ثم روى بعض الأخبار الواردة عن حمله العرش من الملائكة، وإذا لم يمكن تأويلها من الأخبار نفسها فلأنني ظاهرها بل نقول «وما يعلم جنود ربك إلا هو»^(١) وسبحانك ما أعظم ما نرى من خلقك، وما أصغر عظيمه في جنب ما غاب عنا من قدرتك.

ومع ذلك نقول: لا يجب الاعتقاد بهذه المعانى، ولا يحصل اليقين والاعتقاد لكل أحد بأخبار الآحاد.

وفي القسم الآخر من هذا الباب فسر جمله العرش بالمعنى الثانى أي (العلم) ومن جملتهم بل أكملهم رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمه الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، وكل شيء مؤمن بولايته الأئمّة الإثنتي عشر عليهم السلام يعتقد بذلك، وقد أدى المفید فى هذا الباب بدلوه فقال^(٢) (العرش في اللغة هو الملك، والاستواء عليه هو الاستيلاء عليه، فأما الوصف للعالم بالعرش فهو في مجاز اللغة دون حقيقتها ... فاما العرش الذي تحمله الملائكة فهو بعض الملك، والأحاديث التي رويت في صفة الملائكة الحاملين للعرش، أحاديث آحاد وروايات أفراد لا يجوز القطع بها

١- المدثر: ٣١

- ٢- يحسن بنا أن نشير أن ما بين المعقوفين هو مقاطع من أقوال المفید ذكرت مراعاة لترجمه الأصل لأن الكاتب لم يذكر من أقوال المفید إلا عصاراتها - المترجم.

ولا العمل عليها) والله هو العالم.

الاعتقاد في النفوس والأرواح

ناقش المفید الصدوق في بحث النفوس والأرواح، فأورد على كلام الصدوق حيث قال (اعتقادنا في النفوس أنها هي الأرواح، وأنها الخلق الأول، وأنها خلقت للبقاء، وأنها في الأرض غريبة وفي الأبدان مسجونة). فرد عليه بشده قائلاً - (كلام أبي جعفر في النفس والروح على مذهب الحدس دون التحقيق، ولو اقتصر على الأخبار ولم يتعاط ذكر معانيها كان أسلم له من الدخول في باب يضيق عنه سلوكه). ثم ذكر المفید لكل من النفس والروح أربعة معانٍ لاتلاقى بينها لا في الترافق ولا في المفهوم.

ونحن نقول هنا محتملين: إنّ الظاهر أن الصدوق أراد بالنفوس هنا ذوات الناس، أي الخصوصية أو الامتياز ما بين هذا الإنسان وذاك الإنسان، وهذا هو المعنى الأول من المعانى الأربع التي ذكرها المفید (للنفس).

وبعبارة أخرى: إن نفس الإنسان وذاته روح، وفي قبال هذا المعنى ما قيل في نفس الحيوان ^(١) وذاته: بأنها بذنه العنصري الحي، فإذا لم نقل بأن الحيوانات لها روح بحسب طبيعتها ونفسها، أو روح أطلقها الصدوق على النفس، لا تصح على أي معنى من المعانى التي عرفها المفید للنفس.

١- ورد التعبير في أصل المقال بصيغه الجمع وقد استغنى المترجم بصيغه المفرد الداخله عليها لام الجنس لأنها تدل على العموم، فاعلم. المترجم.

فإن معنى هاتين الكلمتين غير منحصر بهذا العدد من المعانى.

فقد قال المفيد (وأما الروح فعبارة عن معان، أحدها: الحياة. والثانى: القرآن. والثالث: ملك من ملائكة الله تعالى. والرابع: جبريل عليه السلام).

مع أنه ورد في أحاديث كثيرة التعبير بالروح واريد بها روح الإنسان، والمفيد نفسه أشار إلى أن الروح تطلق على سائر الملائكة أيضاً، وقال إضافه إلى ذلك- بصراحه-: (إن الأرواح بعد موت الأجساد على ضربين) مع أن هذا المعنى هو غير المعانى الأربعه التي ذكرها المفيد للروح.

وعمده ما في نقاش المفيد وإشكاله على الصدوق في ما يلى:

أولاً: في خلق الأرواح قبل الأجسام الذي يعتقد به الصدوق وفقاً لدلالة الروايات الكثيرة عليه، وكأن المفيد أنكر ذلك حتى نسبه إلى القائلين بالتناصح والخشويه من الشيعه الذين يقولون بأن الذوات الفعاله أو الأرواح مخلوقه في عالم الذر، واستدل على نفي كل ذلك بقوله: (ولو كان ذلك كذلك، لكننا نعرف نحن ما كنا عليه، وإذا ذكرنا به ذكرناه ولا خفي علينا الحال فيه).

وقد فسّر حديث الأرواح بالملائكة، واعتراض على شيخه الصدوق بشده حتى قال: (والذى صرّح به أبو جعفر في معنى النفس والروح هو قول التناسخيه بعينه! من غير أن يعلم أنه قولهم، فالجنايه بذلك على نفسه وعلى غيره عظيمه)^(١).

١- راجع تصحيح الاعتقاد ص ٦٨ طبعه قم.

وينبغي أن ننوه هنا قائلين: إنه وإن كانت حقيقه الروح والنفس والعقل وما بطن من وجود الإنسان، كسائر كثير من الحقائق الأخرى، ما تزال مجهولة، إلاـــ أنه ورد التصریح بخلق الأرواح قبل الأجساد في أحاديث كثیره، ولما لم يكن للصدق رحمة الله سبیل إلى ردها فقد أظهر اعتقاده بها، ولاعلاقه لهذا الاعتقاد بالتناسخ، لأن التناسخ هو عباره عن تعلق الروح بالأجسام العنصرية المتعددة في هذه الدنيا، فهي تحلّ بعد فناء كل جسم بجسم آخر^(١)، وأن تظهر الحقيقة الواحدة في صور متعددة، وأن تثال في كل مرحلة جزء المرحلة السابقة من ثواب أو عقاب، مع أنّ خلق الأرواح قبل الأجسام، يعني تعلق الروح منحصرًا بجسم عنصري واحد، وهو غير الأرواح والأجسام الأخرى روحًا وجسمًا.

وهذا المعنى ممکن في حد نفسه دون أن نكون في صدد إثباته، وإن كان عند مثل الصدق ثابتًا فقد أخذه عن رجال كان لهم حذاقه وتبع كامل للأخبار، ولاينبغي قياسه على القول بالتناسخ! ...

والبحث الآخر: ويظهر أنّ مناقشة المفید الثانية للصدق في مسألةبقاء الأرواح، حيث قال: (اعتقادنا أنها خلقت للبقاء ولم تخلق للفناء، لقول النبي صلى الله عليه و آله: (ما خلقتكم للفناء بل خلقتكم للبقاء، وإنما تنقلون من دار إلى دار وإنها في الأرض غريبة وفي الأبدان مسجونة) واعتقادنا أنها إذا فارقت الأبدان فهى باقية منعمه ومنها معدّبه إلى أن يردها الله عزوجل

١ـ ليس هذا رأى صاحب المقال بل هو زعم القائلين بالتناسخ. المترجم.

بقدرتها إلى أبدانها).

فاستدرك المفید على هذا التعبير بقوله (ما ذكره من أن الأنفس باقيه فubarه مذمومه ولفظ يضاد ألفاظ القرآن، قال الله تعالى «كل من عليها فان ويبقى وجه ربک ذو الجلال والإکرام»^(١)).

وفى استدراكنا على كلام الشيخ المفید نقول: إن بقاء الأرواح بالجملة مستفاد من آيات القرآن، وفى مقام الجمع بين هذه الآيات والآية التي تمسک بها المفید، يرد هذا الاحتمال، وهو أن الحكم أو الإخبار فى قوله تعالى (كل من عليها فان) يتعلق بمخلوقات الكره الأرضية، ولا ينافي بقاء الروح بعد فناء ذات الإنسان بعد الموت، كما ورد التصریح بحياة الشهداء بعد الموت في هذه الآية «ولا تحسّن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون. فرحين بما آتاهم الله ...»^(٢) وجاء التصریح في بعض الآيات الأخرى، وكثير من الأخبار بحياتهم بعد الموت، وأن النبي الأكرم صلی الله عليه و آله وأمير المؤمنین عليه السلام خاطباهم بعد الموت.

مضافاً إلى ذلك أن الشيخ الأعظم أبا عبد الله المفید نفسه بيّن الحياة بعد الموت في هذا الفصل، وأكده على ذلك في الجملة، وفي كتابه أوائل المقالات أيضاً، في مثل باب (القول في احتمال الرسل والأنبياء والأئمة، الآلام وأحوالهم بعد الممات)، أبان المفید حيّا الأنبياء والأئمة عليهم السلام

١- الرحمن: ٢٦، ٢٧

٢- آل عمران: ١٦٩

بعد الموت، واستشهد بهذه الآية « ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً » واستشهد في قصه مؤمن آل فرعون بالأيه (قيل ادخل الجنه قال ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربّي وجعلني من المكرمين) [\(١\)](#)، وأكّد على هذا المعنى أيضاً في المسألة ٢٤ من (المسائل العكيرية)، وصرّح بحياة الروح في أبواب (القول في أحوال الملائكة) و (القول في نزول الملائكة) و (القول في تنعيم أصحاب القبور) أيضاً.

وعلى هذا فالظاهر أنّ مراد المفید هو:

أولاً: أنّ أرواح الجميع في البرزخ لا تنتقل إلى حال الثواب أو العقاب، وهو في قبال جماعه يقولون: إن أرواح المؤمنين تحيا في البرزخ جميعاً، وأما من لم يمحضوا بالإيمان أو الكفر فتنعدم أرواحهم.

وثانياً: كل الأرواح تفنى وتندم بحكم الآية « كل من عليها فان. ويبيق وجه ربّك ذو الجلال والإكرام ». [\(٢\)](#)

وكما يستفاد من كلامه في باب (المسألة في القبر) أنها تحيا هناك، حيث قال (وهذا يدل على أنه تعالى يحيى العبد بعد موته للمسألة، ويديم حياته لنعيم إن كان يستحقه، أو لعذاب إن كان يستحقه) [\(٢\)](#).

وبديهي أنه لا اعتقاد بأن الأرواح تفنى، ولا اعتقاد بأن الأرواح لا تفنى، لا يصطدم بالبرهان العقلى على استحالتها، وينبغي استفاده ذلك

١- س: ٢٦

٢- تصحيح الاعتقاد ص ٧٩ ط قم.

ص: ٤٥

من دليل النقل، وسلك المحدثين في هذا الباب -طبعاً- هو أكثر مظهنه للاعتماد، وتصريحهم بالبقاء أدعى للاطمئنان، وإن كان لا يصح الاعتماد على التقليد في مثل هذه المسائل، لأنه لا يكون موجباً لعلم ولا لعمل.

وأكثر الكلمات -كما يظهر- متفقه على أن الأرواح باقيه إلى يوم القيمة، فإذا ما هي في العذاب والنقم، أو الثواب والنعمة، والحديث المعروف «القبر روضه من رياض الجنة، أو حفره من حفرات النيران» يشير إلى هذا المعنى.

وقال المفید فى باب (فى ما يوصف به الموت

) : «الدنيا سجن المؤمن، والقبر بيته، والجنة مأواه، والدنيا جنة الكافر، والقبر سجنه، والنار مأواه».

الاعتقاد في الموت

اعتراض المفید على الصدوق في باب الاعتقاد في الموت فقال: «ترجم الباب بالموت، وذكر غيره، وقد كان ينبغي أن يذكر حقيقة الموت، أو يترجم الباب بـمآل الموت، وعاقبه الأموات»^(١) إلاـ أن أبا جعفر عنون الباب بالاعتقاد بالموت لا بحقيقة الموت حتى يرد عليه هذا الاعتراض من قبل المفید، كما أن قصده في بعض الأبواب الأخرى لم يكن بيان الحقيقة، مثل باب النفوس والأرواح.

١ـ تصحيح الاعتقاد ص ٧٤ ط قم.

وأما التعريف الذى ذكره المفید للحياة وهو «ما كان بها النمو والإحساس، وتصح معها القدرة والعلم»، فليس تعريفاً لحقيقة الحياة أيضاً، بل هو تعريف لأثر الحياة وحقيقة الحياة، حسب اعتقاد بعض من الأمور المجهولة أيضاً.

وبناءً على هذا فإن تعريف الموت بأنه «ما استحال معه النمو والإحساس» ليس تعريفاً لحقيقة الموت أيضاً، نعم لو قلنا: إن الموت: هو انعدام الإحساس واستحاله النمو والعجز عن الحركة، والحياة: هي النمو والإحساس أنفسهما، فقد عرفنا لفظي الحياة والموت ظاهراً دون حقيقتهما.

وأما ما قاله أبو عبدالله المفید: (وليس يميت الله عبداً من عيده إلا وإماتته أصلح له من بقائه، ولا يحييه إلا وحياته أصلح له من موته، وكل ما يفعله الله تعالى بخلقه فهو أصلح لهم وأصوب في التدبير)، فمراده غير واضح عندنا، وبديهي أن (كل ما يفعله الله تعالى بخلقه فهو أصلح لهم وأصوب في التدبير)، فهو مسلم وثبت في نظام (الكل) وكل النظام، ولا ريب فيه، والإحياء والرزق والخلق ومثل هذه الأمور التي تعطى، هي في صالح العباد جميعاً.

أما إذا كانت (إماتة العبد) المقصود منها الإماماته عند الأجل المسمى، فهذه هي الإماماته التي في صالح العبد، ولكن إذا أريد بها ما يشمل غير الأجل المسمى، أيضاً من أسباب الحصول بها الموت كالقتل ظلماً مثلاً

فتصور هذه الإماماته في صالح العبد هو في منتهى الإشكال!.

ومما لا ريب فيه، أنه قد قدر في نظام الخلق أن يحصل الموت بالأسباب العدوانية أيضاً، والمصلحة الكلية تقتضي ذلك، أما أن المصلحة الشخصية تقتضي ذلك أيضاً فهذا مشكل جداً ... وأكثر إشكالاً من ذلك أن يقال أو يحكم: بأن جميع الهاكين بالحوادث المختلفة من زلازل، أو حوادث دهس، أو انهدام، أو غرق أو افتراس حيوان، كل ذلك من مصلحة الشخص، فذلك محل تأمل حتى لو قلنا: بأن الله يتدارك الضرر الوارد على الشخص، فإن نسبة مثل هذه الإماماته إلى الله تختلف عن نسبة الشرور والسيئات إليه تعالى

...

ويبدو أنه وإن كان الموت بسبب ارتكاب القتل وتأثير فعل القاتل في القتل، مقرراً في نظام كل العالم الذي هو خلق الله وفعله، إلا أن هذا الفعل ينسب إلى الفاعل، وإن كان الفعل صادراً من الفاعل بالقدرة التي منحها الله، وكان تأثيره أيضاً وفقاً للنظام الذي قرره الله سبحانه.

لا يقال: فما تقولون إذاً في معنى قوله تعالى: «يحيى ويميت»؟.

والجواب: أن جريان الموت والحياة في الكائنات على الدوام، في جسم الإنسان، وفي خلايا الإنسان والحيوانات وجميع الموجودات الحية، حتى النباتات، فالأرض تحيا بالربيع ثم تموت في فصل الصيف والخريف تدريجياً، والله يحييها ويميتها بحكم الآية الكريمة (واعلموا أن الله يحيي

الأرض بعد موتها)[\(١\)](#) إن آثار إماته الله وإحياءه واسعه وكثيره إلى درجه لا يتم شرحها وبسطها بكتابه مجلدات كثيرة! كما أن أسرار هذا الإحياء والإماته فى غايه من الغموض والكثره إلى درجه يجد البشر نفسه معها- على الرغم من جده واجتهاده وبحثه فى كائنات هذا العالم- ما يزال فى المرحله الابتدائيه من الدراسه، وفي صفحها الأول.

فالله سبحانه المحيي وهو يميت ويحيى، ولكن الفلاح مثلا- ينشر حب الحنطة أو البذور الأخرى ويحرث الأرض ويسقيها، والله هو الذى ينمى الزرع وهو الزارع الحقيقي كما قال سبحانه فى كتابه (أفرأيتم ما تحرثون؟ أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون؟)[\(٢\)](#)

ولكن هناك فرقاً بين من ينشر الحب ويحرث الأرض أو يغرس الشجر، وإن كان الله ينمى كل ذلك، ويعبه النصره والخضره، ويونعه بالأزهار والأثمار ... وبين من يهلك الحرت ويحرقه ويقطع الشجر، فهذا الأمر وإن كان بسبب القوه التى منحها الله إياه، وما أودعه من أثر فى الآلات، لكن ذلك لا يسند إلى الله تعالى ولا يكون فى صالح العبد دائماً.

وعلى كل حال فنحن لانسب فى الكلام، خوفاً أن ننتهي إلى الخوض فى قدر الله المنهى عنه، ونأتمن مطعين أمر القائل عليه السلام: إذا بلغ الكلام إلى الله فأمسكوا.

١- الحديث: ١٧

٢- الواقعه: ٦٤

المسألة في القبر

يبدو أن هذين العلمين متفقان في المسألة في القبر وإن كان الشيخ أبو عبد الله المفید بين ذلك بتفصیل أكثر، وبما أن أبو عبد الله لم يعترض على أبي جعفر الصدوق في أمر (الرجعه)، فيبدو أنـه متفق معه، كما أنه لم يعلق على الأبواب التالية (البعث بعد الموت) و (الحوض) و (الشفاعه) و (الوعد والوعيد) و (ما يكتب على العبد).

وفي مسألة العدل جاء كلام أبو عبد الله بياناً وافياً وشرح كافياً مكملاً ومتاماً لكلام أبي جعفر رحمة الله.

الاعتقاد في الأعراف

وفي باب (الأعراف) أيضاً لا يوجد اختلاف كبير بين وجهتي نظر الصدوق والمفید، سوى ما قاله الصدوق في الأعراف: إنه (سورة) بين الجنـه والنـار)، أما المفید فقال: قد قيل: إن الأعراف جبل بين الجنـه والنـار، وقيل: أيضاً إنه سورة بين الجنـه والنـار.

فالاختلاف بينهما إن وجد، فهو من حيث الإيجاز والتفصیل، وكلام المفید في ذيل هذا الباب في منتهي الكمال إذ قال (وكل ما ذكرناه جائز في العقول وقد وردت به أخبار والله أعلم بالحقيقة من ذلك، إلا أن المقطوع به في جملته أن الأعراف مكان بين الجنـه والنـار، يقف فيه من سميـناه من حجـج الله تعالى على خلقـه، ويكون به يوم القيـامـه من المرجـئـين

ص: ٥٠

لأمر الله، وما بعد ذلك فالله أعلم بالحال فيه)[\(١\)](#)

وفي (باب الصراط) كلام كل منهما قريب من الآخر بل موافق لآخر، قدس الله سرهما.

الاعتقاد في العقبات

خلاصه رأى الشيخ أبي جعفر الصدوق في العقبات على طريق المحسن أنها «اسم كل واحدٍ منها اسم على حده، اسم فرض أو أمر أو نهى، فمتى انتهى الإنسان إلى عقبه اسمها الفرض وكان قصر في ذلك الفرض حبس عندها وطلب بحق الله، فإن خرج منها بعمل صالح قدّمه أو برحمه تداركه، نجا منها إلى عقبة أخرى، فلا يزال يدفع من عقبة إلى أخرى، فإن سلم من جميعها انتهى إلى دار البقاء، وإن لم ينجه عمل صالح ولا دركته من الله تعالى رحمة، زلت به قدمه عن العقبة فهو في نار جهنم، (نعود بالله منها)[\(٢\)](#).

ثم قال: (وهذه العقبات كلها على الصراط، اسم عقبه منها الولاية، يوقف جميع الخالق عندها، فيسألون عن ولائه أمير المؤمنين والأئمه عليهم السلام من بعده، فمن أتى بها نجا وجاز، ومن لم يأت بها بقى فهو الخ ...).

- ١- التصحيح للمفید ص ٨٦ ط قم.
- ٢- مقاطع من أقوال الصدوق في باب الاعتقاد في العقبات.

أما خلاصه رأى المفيد هي قوله (ليس المراد بها جبال في الأرض تقطع، وإنما هي الأعمال شبهت بالعقبات، وجعل الوصف لما يلحق الإنسان في تخلصه من التقصير في طاعه الله تعالى كالعقبة التي يجهد صعودها وقطعها)، واستشهاد بقول الله تعالى (فلا اقتحم العقبة وما أدريك ما العقبة فك رقبه)^(١) وقال أمير المؤمنين عليه السلام «إن أمامكم عقبة كثودا، ومنازل مهوله، لابد من الممر بها، والوقوف عليها، فاما برحمه من الله نجوت وإما بهلكه ليس بعدها انجرار».

ونقول تعقيباً على ذلك، إن استظهار أبي عبد الله المفيد لطيف في حد نفسه، إلا أنه غايه ما يمكن أن يقال هنا: إن استظهار الشيخ أبي جعفر لا يرجح عليه، وكل على استظهاره! لكن الاستدلال على ذلك، بالاستناد إلى ما ظنه الحشوبي، وأن الحكم لا تقتضي هذه العقبات، ولا وجّه لخلق عقبات تسمى بكلدا وكذا ... فذلك موقوف على إحاطة الإنسان بجميع الحكم من الأفعال الإلهية، والمعيار هنا هو أولاً: وجود خبر معتبر وصحيح، ثانياً: الترجيح العرفي لأحد الاستظهارين. والله سبحانه هو العالم.

في باب الحساب والميزان

اشارة

لا يظهر في هذا الباب اختلاف بين هذين العالمين العلميين أيضاً، إلا أن

الشيخ أبو عبد الله في كتابه تصحيح الاعتقاد وأوائل المقالات قال:

«بأن الحساب هو المقابلة بين الأعمال والجزاء عليها والمواقة للعبد على ما فرط»،

وقال:

«الكافر حسابهم وعقابهم على حسب الاستحقاق، ويؤتي المؤمنون أجراً غير حساب».

وقال: وليس هو (أى الحساب) كما ذهب العاشر إلى من مقابلة الحسنات بالسيئات والموازنـة بينهما، على حسب استحقاق الثواب والعـقـاب عليهمـا، إذ كان التـحـاطـبـ بينـ الأـعـمـالـ غـيرـ صـحـيـحـ.

وأنكر ما ذهب إليه أهل الحشو من أن في القيامـة موازـينـ كـفـتـانـ توـضـعـ الأـعـمـالـ فـيـهاـ،ـ إـذـ الأـعـمـالـ أـعـرـاضـ والأـعـرـاضـ لاـ يـصـحـ وزـنـهاـ.ـ وـبـدـيـهـيـ أنـ مـطـالـبـ هـذـهـ المـقـولـهـ مـصـدـرـهـ السـمـعـ،ـ وـهـىـ تـسـتـفـادـ منـ ظـواـهـرـ الـقـرـآنـ وـالـأـحـادـيـثـ الشـرـيفـهـ،ـ وـيمـكـنـ أـنـ يـكـونـ المـرـادـ منـ وزـنـ الـعـمـلـ هـوـ وزـنـ المـثـالـ،ـ كـمـاـ هـوـ مـذـكـورـ فـيـ بـابـ تـجـسـمـ الـأـعـمـالـ،ـ وـهـىـ أـمـورـ خـفـيـتـ حـقـائـقـهـاـ عـلـيـنـاـ.ـ فـلـاـ يـمـكـنـ إـنـكـارـهـاـ بـمـثـلـ قـوـلـهـ:ـ (ـالـأـعـمـالـ أـعـرـاضـ وـالـأـعـرـاضـ لـاـ يـصـحـ وزـنـهـاـ).ـ

وإجمالـاـ:ـ ماـ يـمـنـعـ أـنـ تـكـونـ هـنـاكـ مـواـزـينـ توـزنـ فـيـهاـ الـأـعـمـالـ لـيـعـلـمـ موـافـقـتـهـاـ مـخـالـفـتـهـاـ لـلـأـوـامـرـ وـالـنـوـاهـىـ،ـ وـلـيـوزـنـ صـاحـبـ الـعـمـلـ،ـ أوـ الـعـمـلـ نـفـسـهـ مـعـ سـجـلـ الـعـمـلـ وـصـحـائـفـ الـأـعـمـالـ،ـ وـقـدـ وـرـدـتـ عـنـدـنـاـ فـيـ بـابـ تـجـسـمـ الـأـعـمـالـ رـوـاـيـاتـ تـقـوـلـ:ـ بـتـجـسـمـ الـعـمـلـ الذـيـ يـقـوـلـ:ـ إـنـهـ عـرـضـ،ـ فـيـيدـوـ فـيـ صـورـهـ جـمـيلـهـ،ـ وـإـلـيـهـ أـشـارـتـ الآـيـهـ الـكـرـيمـهـ (ـفـمـنـ يـعـملـ

ص: ٥٣

مثقال ذره خيراً يره)[\(١\)](#).

ويحتمل أن يكون المراد منه أن العمل نفسه يحفظ، كما يلاحظ اليوم في التلفاز، مع أن صاحب العمل ترك مكانه مثلا، أو مات.

ويحتمل أن يكون المراد منه سجل الأعمال، أو يكون المراد جزاء العمل والثواب، أو العقاب عليه. فكل هذه الأمور محمله، ولا ينبغي أن يقال: إن الصوت لا يسمع في ذلك العالم، مع أنه قد أمكن سماعه في هذا العالم.

والخطأ الذي وقع فيه بعض المتكلمين هو أن هذه الأمور التي أخبر عنها الوحي والنبي صلى الله عليه وآله، جعلوها محلًا للمناقشه والرفض والقول بسلسله من المعلومات الناقصه عندهم، ثم أرادوا أن يزنوا الأشياء الضخمه الهائله، بميزان توزن فيه الأشياء اليسيره، شأن من يريد أن يزن الكرات والمجرات بميزان أعده للبطيخ مثلا، أو العكس من ذلك، كمن يزن الذهب بميزان توزن فيه الصخور والجبال !!

وعلى كل حال فإن الصدوق والمفید كليهما متفقان على أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمه من أهل بيته عليهم السلام هم المتولون أمر الحساب.

الاعتقاد في الجنة والنار

وجهنا نظر هذين العلمين متقاربتان في كتابيهمما، في ما يتعلق بالجنة

والنار، وفي كل من الكتابين تفاصيل لم يذكر بعضها في الكتاب الآخر، فما هو ثابت من هذه التفاصيل بموجب الآيات والأخبار الصحيحة فهو حق وإن لم يجب الاعتقاد به، لكن إنكاره بل الشك فيه بعد الاطلاع على موارده ومصادره غير جائز.

والأمر الذي لا يوافق الشيخ المفيد فيه أبا جعفر الصدوق هو أن الصدوق جعل أهل الجنّة أنواعاً (على مراتب منهم المتنعمون بتقدیس الله وتسبيحه وتکبیره في جمله ملائكته الخ ...)، ورد ذلك المفيد بقوله: (وقول من زعم أن في الجنّة بشراً يتذمّر بالتسبيح والتقدیس من دون الأكل والشرب، قول شاذ عن دین الإسلام، وهو مأخذ من مذهب النصارى الذين زعموا أن المطیعين في الدنيا يصيرون في الجنّة ملائكة لا يطعمون ولا يشربون ولا ينكحون) ثم عقب على ذلك مستشهدًا بآيات من الكتاب العزيز كقوله تعالى (أكلها دائم وظلّها تلك عقى الذين اتقوا)^(١) وقوله تعالى (إن أصحاب الجنّة اليوم في شغل فاكهون). هم وأزواجهم في ظلال على الأرائك متکئون^(٢) وغير ذلك من الآيات ... ومثل هذه الآيات كثير في القرآن، وما قاله المفيد أوفى بمدلول هذه الآيات.

ولاريب أن التنعم بهذه النعم غير مناف للاتذاذ بحصول القرب الإلهي، وبلغ الثواب ومجالسه الأنبياء والأئمّة الطاهرين والمقربين ... والله أعلم.

١- الرعد: ٣٥

٢- س: ٥٥، ٥٦

الاعتقاد في كيفية نزول الوحي

ما قاله الشيخ أبو عبد الله المفید فى حقيقة الوحي ونزوله، أكثر قبولاً ومتانةً مما قاله الشيخ أبو جعفر الصدوق

فالوحي والعلاقه القائمه بين الله سبحانه والمصطفين من عباده لحمل رسالته إلى الناس حقيقه إظهار العجز عن إدراكها، والاكتفاء بمعرفتها عن طريق آثارها، خير من إظهار وجهه النظر فى حقيقتها، فالأمور التي تعرف بالأثار فحسب، أو تعرف بإخبار الأنبياء، كثيرة، ولا يلزم أن تكون منحصره بالوحي ... وقد عرّف الشيخ المفید الوحي قائلاً (قد يطلق على كل شيء قصد به إفهام المخاطب على السرّ له عن غيره، والتخصيص له به دون سواه).

الاعتقاد في نزول القرآن

رأى الشيخ أبي عبد الله المفید فى هذا الباب، أرجح وأقوى من رأى شيخه الصدوق وملخص ما قاله الشيخ المفید: أن نزول القرآن جمله فى بدءبعثه مع وجود آيات كقوله تعالى (قد سمع الله)^(١)، أو قوله (لقد سمع الله)^(٢)، أو الآيات النازلة فى مناسبات خاصة ونزولها قبل تلك المناسبات، لا ينطبق معانيها، ولو كانت هناك روايه صحيحه معتبره،

١- المجادلة: ١

٢- آل عمران: ١٨١

فينبغي حملها على معنى يوافق هذه الآيات، لأن حمل الحديث على خلاف الظاهر أولى وأهون من حمل القرآن على خلاف الظاهر.

الاعتقاد في مبلغ القرآن

لم يضف الشيخ أبو عبد الله المفید في هذا الباب شيئاً على ما قاله أبو جعفر الصدوق ويبدو أنه متفق معه في أن القرآن النازل على رسول الله صلى الله عليه و آله، هو هذا الذي (ما بين الدفتين)، وأنه وافقه في سائر الأمور الأخرى هنا.

الاعتقاد في الأنبياء والرسل والحجج والملائكة

اتفق هذان العلمان الجليلان اتفاقاً تاماً في الاعتقاد بالأئمّة والرسّل والحجّ والملائكة، وفي عدد الأنبياء والأوصياء والأئمّة الظاهرين عليهم السلام إلى خاتم الأئمّة ومنقذ الأمة مولانا وسيدنا المهدى المنتظر أرواح العالمين له الفداء، ولا شبّهه ولا كلام في ذلك ...

الاعتقاد في العصمه

قال أبو جعفر الصدوق في باب الاعتقاد بالعصمه:

«اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمّة والملائكة أنهم معصومون، مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنباً، لصغرياً ولا -كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمه في شيء من أحوالهم

فقد جهلهم. واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال وال تمام والعلم من أوائل امورهم وأواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل^(١).

لكن يستفاد من كلام أبي عبد الله المفيد أن الأنبياء جميعهم والأئم الطاهرين معصومون وموصوفون بالكمال حال النبوة والإمامية، إذ قال (والأنبياء والأئم من بعدهم معصومون في حال نبوتهم وإمامتهم، من الكبار كلها والصغرى، والعقل يجوز عليهم ترك مندوب إليه على غير التعميد للتقصير والعصيان، ولا يجوز عليهم ترك مفترض، لأن نبينا صلى الله عليه وآله والأئم عليهم السلام من بعده كانوا سالمين من ترك المندوب والمفترض قبل حال إمامتهم وبعدها)^(٢).

ومع أنه صرّح بأنهم «لم يكن لهم قبل أحوال التكليف أحوال نقص وجهل، فإنهم يجرون مجرى عيسى ويحيى في حصول الكمال لهم مع صغر السن ...»، وقال (هذا أمر تجوزه العقول ولا تنكره، وليس إلى تكذيب الأخبار سبيل) إلا أنه قال (والوجه أن نقطع على كمالهم عليهم السلام في العلم والعصمة في أحوال النبوة والإمامية، ونتوقف في ما قبل ذلك وهل كانت أحوال نبوة وإمامه أم لا؟ ونقطع على أن العصمة لازمه منذ أن أكمل الله تعالى عقولهم إلى أن قبضهم ...).

١- اعتقادنا ص -٧ - ط قم.

٢- تصحيح الاعتقاد، ص ١٠٧.

ويينبغى أن ننوه موضعين بأن هذا الكلام مخالف لضروره المذهب والأحاديث المتواتره، فالشيعه متذقون على أن النبي صلى الله عليه و آله قبل بعثته، والأئمه عليهم السلام قبل تكليفهم بالقيام بمسؤوليه الإمامه، كانوا في مقام العصمه وكمال الصفات الإنسانيه. وما ذكره قدس سره لا ينسجم، وقداسه مقام خاتم الأنبياء الرفيع صلى الله عليه و آله الذي وصفه أمير المؤمنين عليه السلام بما كان عليه قبل بعثته.

وفي اعتقاد كل شيعي ومن جملتهم أبو عبد الله المفيد نفسه أن أمير المؤمنين عليه السلام كان معصوماً في عصر النبي صلى الله عليه و آله، وإن كانت مسؤوليه الإمامه مناطه بشخص رسول الله صلى الله عليه و آله يومئذ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام مؤهلاً لكل ما يستلزم الإمامه معصوماً.

وكذلك الحال بالنسبة للحسن عليه السلام فقد كان في عهد أبيه معصوماً مؤهلاً لمستلزمات الإمامه. ومثله أخوه الحسين عليه السلام في عهد أبيه أمير المؤمنين عليه السلام وأخيه الحسن عليه السلام، حيث كان معصوماً مؤهلاً لخاصيص الإمامه ومستلزماتها هكذا سائر الأئمه عليهم السلام كانوا معصومين مؤهلين للإمامه قبل إمامتهم ...

والأحاديث الدالة على هذه العقيدة تفوق حد التواتر، مضافاً إلى أنه تترتب عقلاً على عدم عصمه النبي والإمام قبل النبوة والإمامه نفس المفاسد التي تترتب في حال النبوة والإمامه لو قيل بعدم عصمتهم.

ولا يجوز شرعاً ولا عقلاً التفكير أو الفصل بين هاتين الحالتين وقبول

النبوه وإمامه أصحاب السوابق السيءه، وليس من حقنا أن نُسِيء إلى ساحه المفید القدسيه، لكن الشیخ الصدوق لو قدّر له أن يواجهه في عالم ما من العوالم وعاتبه على كلماته، لقال له: سعه اطلاعك على العلوم الإسلامية و المعارف أهل البيت، لكنك وقعت في هذا الخطأ!

وعلى كل حال فنحن نقر بعظمته هذين العلمين، ونقول: العصمه عن الخطأ لمن أعطاهم الله تعالى هذه الحاله القدسية من أنبيائه والأئمه الطاهرين والملائكة عليهم السلام و الجود قد يکروا.

الاعتقاد في نفي الغلو والتقويض

لا يوجد اختلاف جوهري في هذا البحث بين هذين العلمين، في نفي الغلو والتقويض، لكن تدارك الشیخ المفید البحث السابق، وأورد على الصدوق في قوله

(علامه المفوظه والغلاه وأصنافهم، نسبتهم إلى مشايخهم وعلمائهم، القول بالتصصیر).

فقال المفید: ليس نسبه هؤلاء القوم إلى التقصیر علامه على غلو الناس، الخ ... ثم قال: وقد سمعنا حکایه ظاهره عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله، لم نجد لها رافعاً في التقصیر، وهي ما حکى عنه أنه قال (أول درجه في الغلو، نفي السهو عن النبي والإمام) ثم قال المفید (إإن صحت هذه الحکایه عنه فهو مقصراً مع أنه من علماء القميین ومشیختهم).

وعقب ذلك بقوله (وقد وجدنا جماعه وردوا إلينا من قم يقترون

قصيراً ظاهراً في الدين، وينزلون الأئمّة عليهم السّلام عن مراتبهم ويذعّمون أنّهم كانوا لا يعرّفون كثيراً من الأحكام الدينيّة، حتى ينكت في قلوبهم، ورأينا من يقول: إنّهم ملتجئون في حكم الشریعه إلى الرأي والظنون، ويذّعون مع ذلك أنّهم من العلماء، وهذا هو التّقصير الذي لا يشبهه فيه).

ثم قال: ويکفى في علامه الغلو نفي القائل به عن الأئمّة، سمات الحدوث، وحكمه لهم بالإلهيّه والقدم إلى أن قال: ولا يحتاج مع ذلك إلى الحكم عليهم وتحقيق أمرهم بما جعله أبو جعفر (الصدقو سمه للغلو على كل حال)^(١).

الإعتقاد في الظالمين

لم يستدرك الشیخ المفید فی هذا الباب، علی الشیخ أبی جعفر الصدقو ویظهر أن وجهتی نظرهما متّحدتان.

الإعتقاد في التقیه

فی فصل التقیه التي تعرض لها أبو جعفر بإجمال، فضل الشیخ أبو عبد الله فيها، وكما قال الشیخ المفید: فإنه لا يجوز كتمان الحق بصوره مطلقه، والصدقو وإن لم يصرّح بذلك إلا أن مراده هذا المعنى نفسه أيضاً.

وبديهي إذالم يكن موجب للتقیه ولا ضروره في الأمر، ولا يجوز حينئذ

١- تصحيح الاعتقاد ص ١١٤.

إنكار الحق وترك إظهاره، وجميع أدله التقى في القرآن والأحاديث تدل على هذا التفصيل، ومعنى ما يقال: إن التقى ثابته والعمل بها واجب حتى ظهور المهدى أرواحنا له الفداء، هو أنه قد تحصل ضرورات أو أخطار قبل ظهور المهدى سلام الله عليه توجب التقى أو تجيزها وذلك ممكن، لكن بعد ظهوره حيث يظهر الله الإسلام والإيمان على الدين كله وينتشر ذلك في العالم ويحكم قوله تعالى (يبدل الله المؤمنين من بعد خوفهم أمناً) [\(١\)](#) فلا وجود للخوف حينئذ، فلا يبقى موضوع للتقى.

الإعتقاد في آباء النبي صلى الله عليه وآله

اتفق كلا- العلمين على أن آباء النبي صلى الله عليه وآله موحدين مؤمنين، وكما قال المفيد: إجماع عصابة الحق على هذا الاعتقاد، وكذلك اتفقا على إيمان أبي طالب وأمهه أم النبي صلى الله عليه وآله وإن لم يصرح الشيخ المفيد بذلك.

الإعتقاد في العلوية

إختلف نظر هذين العالمين العلمين الجليلين في تفسير الآية الكريمة (قل لا- أسألكم عليه أجرًا إلا الموذه في القربي) [\(٢\)](#) حيث فسر الصدوق كلامه (إلا) في الآية بمعنى الإستثناء، لكن المفيد جعل كلامه (إلا) بمعنى لكن،

١- النور: ٥٥

٢- الشورى: ٢٣

فيكون مفاد الصدوق بناءً على هذا أن النبي صلى الله عليه وآله قال لأمتة: لا أطلب منكم أجراً غير موده القربى، أو قال على مبني الشيخ المفيد: إنني لا أطلب منكم أجراً وإنما أطلب منكم أو أوجب عليكم الموده فى القربى.

وقد قال المفيد: لا يصح القول بأن الله تعالى جعل أجر نبيه موده أهل بيته عليه السلام ولا أنه جعل ذلك من أجراه عليه السلام، لأن أجر النبي صلى الله عليه وآله في التقرب إلى الله تعالى هو الثواب الدائم وهو مستحق على الله تعالى في عدله وجوده وكرمه، وليس المستحق على الأعمال يتعلق بالعباد لأن العمل يجب أن يكون لله تعالى خالصاً وما كان لله فالاجر فيه على الله تعالى دون غيره. هذا مع أن الله تعالى يقول (يا قوم لا أسألكم عليه أجراً إن أجري إلا على الذي فطرنى) [\(١\)](#) فلو كان الأجر على ما ظنه أبو جعفر في معنى الآية لتناقض القرآن ثم قال فيكون قوله (قل لا أسألكم عليه أجراً) كلاماً تاماً، ويكون قوله (إلا الموده في القربى) كلاماً مبتدأ إلخ

[\(٢\)...](#)

لكن الظاهر أن الجملتين مسوقتان للتغريب في (الموده في القربى) وليس الجمله الأولى (لا أسألكم عليه أجراً) لعدم سؤال الأجر، بل مقدمه وتمهيد لبيان مفاد الجمله الثانية، فهي بمعنى أنني لا أريد منكم أجراً قبل حق الرساله العظيم عليكم سوى الموده في القربى، ولما كانت

٥١ - هود:

١١٨ - تصحيح الإعتقاد ص

الجملتان مترابطتين فلاتهافت بينهما.

وأما (قول المفيد) بأن الرسالة لكونها عملاً لله فأجرها على الله، فجوابه أنه لازم أداء هذا العمل لله هو إثبات الحق لرسول الله على أمته، والأمة مسؤولة أيضاً أن تؤدي ما عليها من الحق، لذا فقد كلفت هذه الأمة عرفاً وترغيباً لأداء حق الرسالة بموده ذوى القربي من أهل بيت محمد صلوات الله عليهم أجمعين ...

وعلى كل حال، فينبغي أن يعالج هذا الكلام ببرمه في التفسير، لكن ما ينبغي الإشارة إليه وبناءً على التفسيرين ووفقاً لما ورد في الروايات الكثيرة فإن المراد بالقربي هو قرבי رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد اتفقت وجهتا نظر الصدوق والمفيد على ذلك.

الإعتقاد في الأخبار المفسرة والمجملة

لا يوجد في هذا الباب نقاش بين الصدوق والمفيد، إلا أن الظاهر اتفاقهما على أن الأخبار المفسرة حاكمة على الأخبار المجملة.

الإعتقاد في الحظر والإباحة

قال الصدوق في هذا الباب (الأشياء كلها مطلقة حتى يرد في شيء منها نهي) وخلاصه جواب الشيخ المفيد المتبين: أنه ليست الأشياء كلها مطلقة ومحكومه بالإباحة فالأشياء في أحکام العقول على ضررين:

أحدهما: معلوم حظره بالعقل ... كالظلم والسفه والعبث. والضرب

الآخر: وهو ماليس للعقل فيها حكم، فهذه القاعدة جاريه في هذا الضرب.

ولكن يمكن أن يقال: إن رأى الصدوق يوافق هذا الرأي أيضاً وتعبيره إنما هو بلحاظ أن كل ما قبّحه العقل ووبخ عليه فاعله فقد نهى عنه الشارع، لذا بوسعنا أن نقول: الناس أحرار في جميع الأمور، إلا ما ورد النهي عنه.

الإعتقاد في الأخبار الواردة في الطب

في باب (الأخبار الواردة في الطب) أيد الشيخ أبو عبد الله شيخه أبا جعفر الصدوق وأضاف قسماً آخر على هذه الأحاديث التي ذكرها الشيخ أبو جعفر ... غايه ما في الأمر أن الشيخ المفيد قال: الطب صحيح والعلم به ثابت وطريقه الوحي وإنما أخذه العلماء عن الأنبياء ... إلخ.

ولكن الظاهر أنه وإن لم يكن هناك سبيل إلى نفي أن (الطب وتعلمه إنما هو من تلقين الأنبياء) إلا أن القول بأن علم الطب كله من السماء مخالف للتجربة والحس. فالبشر وقف على الطب الذي هو واحد من العلوم الكثيرة والصناعات التي تعلمها بذكائه واستعداده وتجاربه، وإن قلنا بجواز الإقتباس في بعض موارده وأقسامه من الأنبياء والوحي في ما مضى، أو في ما سيأتي من الزمن.

الإِعْتِقَادُ فِي الْحَدِيثِيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ

لقد أشبع هذا الموضوع بحثاً وتفصيلاً في باب التعادل والترجح في الأصول، لذا فقد ارتأينا أن لا ندرج هذا البحث الذي تعرض له هذان العلمان الجليلان بل نحيط تحقيق مطلبـه إلى مراجعـه أصول الفقه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلـاه والسلام على سيدنا محمد وآلـه الطـاهـرين ولـلعـنـ عـلـىـ أـعـدائـهـمـ أـجـمـعـينـ

٧ جـمـادـىـ الـأـوـلـىـ ١٤١٣ـ لـطـفـ اللـهـ الصـافـىـ

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
 هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
 الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكنمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوارات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبصرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكنمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.
 وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
 تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
 تطوير البرامج المفيدة في الهواتف والحواسيب واللaptops
 الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازيت العلمية والجامعات
 توسيع عام لفكرة المطالعة
 تهميد الأرضية لترجمة المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراقبة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
 إنشاء العلاقات المتربطة مع المراكز المرتبطة
 الاجتناب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة
 العرض العلمي البحث للمصادر والمعلومات
 الالتزام بذكر المصادر والماخذ في نشر المعلومات
 من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأماكن الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والرد عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث kiosk، ويب كيوسك Bluetooth، الرسالة القصيرة (SMS)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقاتها في أنواع من الlaptop والجهاز والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والإنجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهید محمد حسن التوکلی، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٩١٣٢٠٠١٠٩

هاتف المكتب في طهران ٠٢١-٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠١٠٩، شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠١٠٩



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
أرجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

